الحرية
اسبوعية سياسية عربية
بيروت ٢٩/٤/١٩٧٤ - العدد ٦٦٨ - السنة ١٤ - الثمن ٢٥ ق.ل

تجربة الثورة في اليم
الديموقراطية من الداخل



مسرحية البحث عن «الخطأ» في مواجهة العدوان الاسرائيلي على الجنوب!

كانت التصريحات التي ادلى بها كامل الاسعد - ونواب كتلته - في اعقاب الاجتياح الاسرائيلي الاخير لست من قرى الجنوب، فاتحة مسلسل الجلسات الست التي عقدها المجلس النيابي على امتداد الاسبوع الماضي لمناقشة العدوان على الجنوب وتعيين «المسؤول عن عدم التصدي للقوات الاسرائيلية» التي لم تصادف في هجومها اي اثر لاية قوة نظامية مستعدة لتسجيل موقف دفاعي ولو رمزي في وجهها.

قال الاسعد في تصريحاته كلاما ينطوي - للمرة الاولى في تاريخ العدوان الاسرائيلي المستمر على الجنوب - على ادانة للحكم بسبب امتناعه عن اتخاذ اي اجراء لرد الاجتياح عن قرى الجنوب... لماذا؟. الذين راقبوا تحركات الاسعد خلال الساعات الاولى التي اعقبت العدوان الاسرائيلي كانوا يدركون انه يتاهب لجولة جنوبية يحاول من خلالها قطف الثمار السياسية للعدوان بالاتجاه نفسه الذي مارسه على الدوام حيال كل اعتداء تعرض له الجنوب: تحميل المقاومة الفلسطينية مسؤولية الهجمات الاسرائيلية المتكررة على لبنان ثم.. الدعوة الى اجلاء الوجود الفدائي عن المنطقة او احكام طوق الحصار حوله على الاقل. لكن الاسعد وجد بوابة الجنوب مقفلة في وجهه هذه المرة. وجد قرى تقطع الطريق على موكبه وتمنعه من الدخول واخرى تستقبله بصيحات الغضب والاستنكار. وبدا له واضحا ان الجنوبيين على غير استعداد لسماع اسطوانة التحريض على المقاومة او الاستجابة لها ولو جزئيا هذه المرة. هكذا عاد الاسعد الى العاصمة وهو اكثر احساسا بانهيار قاعدته السياسية في الجنوب منه في اي وقت مضى... ولم يجد امامه سوى ان يفتعل مسرحية الهجوم على الحكم متهما اياه بالتقصير داعيا الى جلسات نيابية تجري خلالها محاسبة المسؤولين عما لحق ويلحق بالجنوب تحت وطأة الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة.

لماذا فشل التحريض على المقاومة ؟

في مطلع الجلسات الست التي ظلت تتأرجح بين «السرية» والعلنية حتى نهايتها بذل نواب في كتل معروفة (الكتائب، الوطنيين الاحرار.. الخ) محاولة مكشوفة لحرف المناقشة الجارية حول موقف الاستسلام الرسمي أمام قوات العدو نحو طرح مسألة الوجود الفدائي على بساط البحث من جديد بصفتها «اساس الداء ومبعث كل المخاطر على أمن لبنان». وعادت ترتفع مرة اخرى صيحة «سيادة واحدة لا سيادتان» تشتد معها وتيرة المطالبة بوضع حد لاي وجود مسلح غير وجود القوى النظامية «التي يجب أن يشمل سلطانها كل بقعة». لكن المحاولة المذكورة كانت قصيرة النفس بالفعل... وسرعان ما وجد اقطابها انفسهم أمام عجز حقيقي عن تطوير الحملة على المقاومة الفلسطينية الى حيث كانوا يريدون.

في الماضي كان دعاة التصدي للمقاومة ينطلقون من المتاجرة ببعض ردات الفعل العفوية الملتبسة التي كان يشهدها الجنوب عقب كل عدوان اسرائيلي. اما هذه المرة فلم يكن امامهم من سبيل للمتاجرة بالجنوب والتباكي كذبا على اوضاعه. ذلك ان الجماهير الجنوبية استقبلت العدوان الاسرائيلي الاخير بموقف وطني متماسك لم يبق معه مجال للالتباس حول من هو عدوها الفعلي ومن يتحمل مسؤولية ترك الجنوب ارضا مكشوفة مفتوحة امام العدو. هذا الموقف الوطني الجنوبي المتماسك كان يجعل من محاولة التحريض على المقاومة الفلسطينية محاولة فاقدة لركيزتها الفعلية سلفا. وفضلا عن ذلك كان على الاقطاب الذين اعتلوا منبر الكلام في المجلس النيابي داعين الى حسم مسألة الوجود الفدائي ان يتذكروا تاريخ الحملات التصفوية المتعاقبة التي شنت ضد المقاومة وان يتوقفوا مرغمين امام دروس الفشل الكاسح الذي انتهت اليه. هكذا بدا واضحا ان المجابهة الشاملة التي انفجرت في ايار الماضي بين السلطة وبين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية لم تذهب سدى. فلقد ثبت للرجعية خلالها انه لا يكفيها ان تقرر تصفية الوجود الفدائي حتى يكون باستطاعتها نقل القرار الى حيز التنفيذ الفعلي. ذلك ان قرار التصفية يصطدم بقوى داخلية تستطيع ان تفرض على الحكم اللبناني بمجمله دفع ثمن باهظ لقاء اية مغامرة عسكرية قد يفكر بالاقدام عليها. وفضلا عن ذلك تعلمت الرجعية اللبنانية من ايار انها لا تستطيع تحويل ميزان القوى الداخلي لصالحها في اي صدام مع المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية، الا اذا توفرت لها في الوضع العربي شروط مؤاتية تسهل لها المضي في مخططها التصفوي حتى النهاية. هذه الشروط لا يوفرها الوضع العربي الراهن بالطبع. ذلك ان العدوان الاسرائيلي الاخير أتى وسط تصاعد متصل للمجابهة العسكرية على جبهة الجولان واحتدام متزايد للصراع السياسي الذي تشهده المنطقة في مواجهة الحل الاستسلامي الاميركي الاسرائيلي الرجعي.

هذه العوامل مجتمعة هي التي فرضت على دعاة تصفية الوجود الفدائي الذين اعتلوا منبر التحريض على المقاومة الفلسطينية في البرلمان، ان يبتلعوا سريعا دعوتهم المذكورة وان يستجيبوا للاصوات «المتعقلة» التي ارتفعت في البرلمان ايضا تناشد الزملاء، ان لا يثيروا قضايا تنشر البلبلة ولا جدوى فعلية من اثارتها في الظروف الراهنة».

ان فشل المحاولة التي بذلتها خلال الاسبوع الماضي كتل نيابية معروفة لجر الحكم بمجمله الى صدام مع الوجود الوطني الفلسطيني في لبنان، لا يعني أن الرجعية اللبنانية قد طوت نهائيا مشروعها التصفوي القديم ضد حركة المقاومة والقوى الوطنية الحليفة لها. فهذا المشروع قابل للتجدد انطلاقا من اي تغيير قد يطرأ على موازين القوى ضمن الوضعين الداخلي والعربي.. وسوف تبقى الرجعية اللبنانية متأهبة على الدوام للاضطلاع بالدور الموكول اليها في خطة فرض الحل الاستسلامي الاميركي الاسرائيلي الرجعي على المنطقة، دور الاداة الضاربة للوجود الوطني الفلسطيني في لبنان استكمالا لمحاولة تجديد الحاق الشعب الفلسطيني قسرا بالنظام الهاشمي وتبديد شخصيته الوطنية المستقلة من جديد.

هذا التأهب الرجعي المستمر يفترض بالمقابل ان تستمر القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية هي ايضا في حالة استعداد دائم لاحباط اي هجوم يمكن ان تتعرض له حركة المقاومة الفلسطينية في المستقبل القريب او البعيد.

مسرحية البحث عن الخطأ

بعد الفشل الذي انتهت اليه دعوات التصدي للوجود الفدائي. كان على اقطاب الكتل النيابية ان يواجهوا مرغمين مسألة العدوان الاسرائيلي الاخير على الجنوب في ميدانها الحقيقي: ميدان مسؤولية الدولة عن ترك الجنوب. والبلاد كلها من ورائه. ارضا مستباحة يدخلها العدو ساعة يشاء ويضرب فيها اينما يشاء.

وفي هذا المجال كانت مسرحية المناقشات التي شهدها البرلمان، ومعها ردود الحكومة بلسان رئيسها ووزير دفاعها، مضحكة مبكية في آن معا. مرة يقال: لقد اصدرنا الاوامر للجيش بالتصدي للعدوان لكنهم «اتونا من الجنوب بينما كنا نتوقعهم على الكورنيش في بيروت». ومرة اخرى يقال: ان اسبابا فنية حالت دون تنفيذ الاوامر. وعندما تضج القاعة بالتساؤلات عن الاسباب الفنية تنقلب الجلسة الى سرية ليقال فيها: «ان الجيش لا يملك القوة اللازمة لصد العدوان».. كيف اعطيت الاوامر اذن بالتصدي واين طارت الاسباب الفنية؟.

وهكذا بعد سلسلة من التبريرات المطولة استعمل خلالها وزير الدفاع ورئيسه كل «بلاغتهما» اللفظية انتهت الجلسات النيابية باستسلامهما معا للواقع الذي ثبت مرة اخرى ان البلاغة لا تجدي ولن تجدي في طمسه او تجميله. لقد حملت خلاصة محضر الجلسات اعلانا «بان هناك خطأ في الخطة التي لم يثبت جدواها ويجب ان تتبدل ويجب في ضوء هذا الخطأ وضع خطة جديدة كفيلة بتمكين الجيش من التصدي للعدو».

الرأي العام الشعبي لن يتوقف لحظة واحدة بالطبع أمام الوعود بالتصدي وبوضع الخطة.. فهو يدرك ان لا خطة ولا من يخططون.. وان الواقع الفعلي الذي كشفه العدوان على الجنوب للمرة الالف والذي اجبر النواب على فضحه في مناقشاتهم، هو واقع سياسة الاستسلام واللامقاومة التي انتهجها النظام وينتهجها على الدوام حيال كل عدوان اسرائيلي.

هذه السياسة لا يجدي في تغييرها نقاش الاقطاب تحت قبة البرلمان مهما علا صراخهم وكثرت ادعاءاتهم. ان صمود جماهير الجنوب الى جانب المقاومة، ومن ورائها كل القوى الوطنية والتقدمية، هو الخطوة الاولى على طريق فرض سياسة دفاع وطني تجسد صلة لبنان الشعب بالمعركة الوطنية العربية الشاملة ضد العدو الصهيوني وحليفه الامبريالي.

القوى الديموقراطية تعلن خطتها المستقلة للتحرك الطلابي

تظاهرة طلابيّة الثلاثاء ضدّ سياسة القمع وتجاهل المطالب الطلابية

— اقتحام قوات الامن لحرم الجامعة الاميركية واعتقالها ٦١ طالبا بعد الاعتداء عليهم بالضرب ،ثم انتقالها الى اقتحام ثانوية رمل الظريف واعتقال ما يزيد عن ٥٠ من طلابها واساتذتها .. يشكل ليس فقط تصعيدا للقمع يراد منه بدء ضرب المكاسب الطلابية عموما . وانما يشكل انصياعا مذلا من الدولة امام ارادة ادارة الجامعة الاميركية ، المعنة في التعنت ازاء مطالب الطلاب في عدم رفع الاقساط وتحقيق حد من المشاركة الطلابية حققتها اصلا باقي الجامعات .

في هذه المناسبة ، عقدت القوى الديمقراطية الطلابية مؤتمرا صحفيا يوم الجمعة في ٢٦ من الشهر الجاري ،وضعت فيه قضية الجامعة الاميركية في الاطار العام لنضال الطلاب هذا العام ، وقيمت القيادات المسيطرة عليه . وانتهت الى الدعوة لتحركات مستقلة ضد الجامعة الاميركية — مؤسسة الاستعمار الثقافي وبؤرة التجسس على الحركة الوطنية اللبنانية والفلسطينية والعربية — ودعما لمطالب الطلاب

وفي ما يلي نص البيان الذي تلي في المؤتمر الصحفي :

« لقد بات ضروريا بالفعل ، خاصة بعد تطورات قضية طلاب الجامعة الاميركية ان نضع امام الرأي العام مجموعة من الامور تتعلق بوضع الحركة الطلابية واساليب نضالها ، والنتائج التي توصلت اليها هذا العام .

كلكم يعلم دون شك ، ان قيادة الهيئات النقابية للحركة الطلابية بمختلف فصائلها هذا العام ، كانت موزعة تقريبا بين الفئات اليمينية الرجعية وبين انصار ما اسمي « الجبهة الوطنية الطالبية » ، ولم يكن للقوى الديمقراطية اي موقع قيادي حقيقي تستطيع من خلاله اعادة التوازن الى الحركة الطلابية وتوجيهها بالشكل السليم الذي ترتئيه .

كان على القوى الديمقراطية اذن ان تواجه ، من هذا الموقع، نهجين في سلوك الحركة الطلابية ، يلتقيان بالنتيجة عند نقطة اجهاض الحركة الطلابية وضرب مكاسبها ، وحيث كنا في القيادة في دور المعلمين اضطررنا في عدد من الحالات لتوقيع خطواتنا في اطار التحرك العام الذي اشرنا مرارا الى طبيعته ، ومع ذلك لم نتوصل الحركة الى كوارث .

فالقوى اليمينية الرجعية والمرتبطة بوزير التربية الحالي سيطرت على عدد من المواقع النقابية الرئيسية وبصورة خاصة اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية وظلت في سلوكها حبيسة ارتهانها لوزير التربية ، ولم تستطع ان تشكل قيادة فعلية للحركة الطلابية وان تدفع بنضالها حتى انتزاع مجموعة المكاسب الديمقراطية التي يتضمنها برنامج نضال الحركة الطلابية .

ولقد تعودنا الا نلقي التهم جزافا، فحين نتحدث عن التواطؤ بين هذه الجماعات ووزارة التربية ، يمكننا ان نحدد اكثر من مثل على ذلك :

□ الاصرار على رفض التوجه ضد وزارة التربية في التحركات المختلفة التي شهدتها الحركة الطلابية هذا العام ، باعتبار ان وزارة التربية هي مركز المسؤولية المباشرة عن القضايا التربوية ، ولا سيما ان وزير التربية هو اكثر من سواه يمثل اتجاه الدعوة الى التصلب في مواجهة التحركات الديمقراطية والمطلبية .

□ دور جماعة الوزير في تخريب النضال الطلابي هذا العام عن طريق عدم التقيد بمقررات الاتحادات والروابط الطلابية في ما يتعلق بالاضراب والتظاهر في اكثر من مؤسسة تعليمية ... وافتعال الاستفزازات — باشكالها المسلحة احيانا — في صفوف الطلاب عندما تأكد ان الوزارة ترفض التحرك لانه كان مرشحا للتصاعد التجدي بضغط القوى الديمقراطية ، وقد مثلت هذه الجماعة دور البوليس الفعلي — بالاضافة الى البوليس الرسمي وزارة الداخلية — على عكس ادعاءات رئيس مصلحة طلاب حزب الكتائب في هذا المجال والذي شاركت جماعته في حماية باب وزارة التربية كلما قيل لهم ان مظاهرة طلابية سوف تمر من امام هذا المركز .

□ تمرير مرسوم كلية الهندسة وبالشكل الذي صدر فيه : احياء المركز الاستشاري بين الجامعات ، تدخل وزير التربية ، في البرامج والمناهج خرق استقلالية الجامعة بالتالي فضلا عن كون المرسوم يتجاهل توصية مجلس الجامعة الاصلية بهذا الشأن، ولا ننسى بالطبع مباراة الدخول — وليس امتحان دخول — التي تعني حصر التعليم في هذه الكلية بالنخبة .

ودليل اخر على هذا التواطؤ تحكيم وزير التربية بقضية داخلية تتعلق بالمشاركة في المذاكرة في كلية العلوم وادلة اخرى لا شك اننا اعلنا عنها مرارا في بياناتنا السابقة . المهم من كل ذلك ان نقول ان هذه القوى اليمينية وبصورة خاصة في لجنة اتحاد اللبنانية لم تستطع ان تشكل قيادة طليقة من اي ارتهان لتوجيه الحركة الطلابية في الاتجاه الصحيح، تضبط كل التحركات المستقلةوتوحدها بالفعل ولا تتركها عرضة للاستفراد ، ولا تمعن في ضرب الوحدة الطلابية وتحييد وزارة التربية خاصة . انلهذا الوزير بالذات مخططا يسعى لتطبيقه تجاه الجامعة اللبنانيةوسائر القطاعات الاخرى يقوم على التقليص من عدد المتعلمين خاصة في المرحلة الجامعية عن طريق تشديد التصفية « مباريات الدخول ، الامتحانات ، المناهج ... » .

ان تمرير مجموعة هذه المشاريع في ظل القيادة الحالية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية يتيح مجالا اوسع للسلطة كي تنطلق في حملتها ضد التعليم الرسمي وتطرح بالتالي تحديدا اكبر في برنامج الحركة الطلابية للسنين القادمة .

— اما الهيئات النقابية التي تقع تحت سيطرة انصار ما اسمي بالجبهة الوطنية الطالبية وخاصة في بعض ثانويات بيروت فلقد عملت تحت ستار ادعاء المشاركة في العمل الوطني على تبديد طاقات الحركة الثانوية وشل قدراتها عن ان تكون بالفعل عنصر ضغط على القيادات اليمينية ، حتى انتهت الحركة الثانوية هذا العام بمأساة فعلا وبضياع في رؤيتها لمطالبها وعلى رأسها مطلب الغاء البكالوريا قسم اول وتنويع فروع القسم الثاني ، هذه المأساة يتشارك في المسؤولية عنها جماعة الوزير بالمرتبة الاولى وهذه العناصر الصبيانية بالدرجة الثانية .

نحن نفهم ان الحركة الطلابية جزء من الحركة الوطنية في لبنان المناضلة ضد السيطرة الامبريالية بمظاهرها المختلفة ولكنها لا يمكن ان تكون بديلا عنها تقاد من احدى الثانويات ، كما لا يمكن ان تكون الحركة الوطنية باحزابها وهيآتها السياسية بديلا عن الحركة الطلابية وادواتها النقابية ، وبالتالي فان المعنى الحقيقي لمساهمة الطلاب في العمل الوطني هو في مدى تاثيرهم ضمن ميزان القوى داخل لبنان في اية معركة مع السلطة التابعة، وتبدأ محاولة التاثير هذه في ميزان القوى عن طريق خوض شتى النضالات الديمقراطية والمطلبية وفي مجالنا نحن معركة ديمقراطية التعليم ووطنيته. وانطلاقا من هذه المعارك توسيع رقعة الجمهور الوطني ليساهم بالتالي في المعركة الوطنية ضد مشاريع الاستعمار في المنطقة ، لاننا كلبنانيين مسؤولون عن احباط المخططات الاستعمارية في حلقتها اللبنانية اساسا ، كل هذا طبعا لا يلغي ، لا بل يوجب تنظيم مجموعة نشاطات وطنية دعما لنضال المقاومة الفلسطينية وسائر فصائل حركة التحرر الوطني العربية .

انطلاقا من هذه المفاهيم التي حملتها هذه العناصر : احتقار العمل النقابي ، تشويه النضال الوطني ... استخدمت اساليب عمل غير واضحة الابعاد ، فبات الاضراب العام والتظاهر شكلاً يومياً للتعبير عن الاستنكار . وافرغ هذان الشكلان من مضمونهما النضالي الحقيقي ، وبديهي للذين يستهلكون اسلوب الاضراب العام والتظاهر بصورة يومية ان يصلوا الى حالة الملل ويسعون للتصعيد ولكن بمعزل عن الامكانيات الذاتية للحركة الطلابية والظرف الموضوعي : ارتباطها بالحركة الشعبية، من هنا شهدنا مؤخرا بعض الظواهر التي رافقت بعض التظاهرات الطلابية والتي رفضت القوى الديمقراطية ادانتها معتبرة انها مظاهر عفوية تعكس فعلا النقمة العارمة على سياسة الدولة التعليمية وسياسة خنق الحريات الديمقراطية ، ولكن البعض بدأ يسلك طريق تنظيم هذه المظاهر لتشكل منهجا خاصا في العمل. لا شك ان قمع السلطة المتصاعد من جهة والحماس غير المنضبط لهذه المجموعات هما العاملان الدافعان الى الدعوة لاستخدام اشكال التحرك المعزولة ولكن المهم ان ندرك ان الاستمرار في استخدام هذه الاشكال يؤدي الى عزلة الحركة الطلابية عن الرأي العام الشعبي وهو امر بات ملحوظا بالفعل ويدفع السلطة لتصعيد وتيرة قمعها في ظروف تصاعد النضالات الجماهيرية وتحقيقها لمجموعة من النجاحات .

نعرض هذه الامور في ظروف نرى فيها ان معارك جماهيرية واسعة في مختلف الميادين قد خيضت وسوف تخاض وفي ظروف توالي الحركة الطلابية فيها تحركاتها خاصة بعد تفجر قضية طلاب الجامعة الاميركة بالشكل الذي نعلمه جميعا ونحن كقوى ديمقراطية لنا العديد من الملاحظات على التحرك الذي قاده مجلس الطلبة في الجامعة الاميركية سوف نعود اليها بالتفصيل في المستقبل . غير ان تطور الوضع بدخول قوات السلطة بالطريقة الوحشية والهمجية التي تم فيها لا يؤكد انصياعها وحسب لمشيئة مؤسسات الاستعمار الثقافي ودورها ولكنه يؤكد ايضا على تخاذلها الوطني تجاه المخططات المشبوهة التي تحاك على أرض الوطن . ان تدابير الاقتحام لا تشكل فقط خرقا للحرم الجامعي وللحريات الاكاديمية الا انها تأتي ايضا في وقت لم تخفت فيه بعد اصوات الاستنكار لسياسة التخاذل امام العدوان الصهيوني وترك الجنوب سائبا امام وحداته النظامية .

ان ما حصل من اعتقالات نتيجة هذا القمع الوحشي الذي نفذته اجهزة وزارة الداخلية بحجة تنفيذ مذكرات توقيف صادرة عن النيابة العامة الاستئنافية — بايحاء من وزارة العدلية — يفضح سياسة الدولة القمعية تجاه التحركات الديمقراطية والوطنية وعدم اكتراثها لمصالح المواطنين . فاية مذكرة صادرة عن النيابة العامة كانت تقضي باقتحام ثانوية الرمل الظريف ؟ وهل تنفيذ مذكرة التوقيف بحق طالبين وطنيين يتطلب هذا التحشد من الآليات والافراد؟ وهل ان الاعتصام الطالبي داخل الحرم الجامعي كوسيلة استنكار هو احتلال يقتضي إجلاؤه بواسطة المصفحات ؟

ان التحرك دعما لطلاب الجامعة الاميركية قد وصل اليوم امام منعطف: فهناك عدد كبير من المعتقلين وتهديد بحق الطلبة العرب واخيرا حل مجلس الطلبة في الجامعة الاميركية وتهديد قسم من الطلاب بالفصل . لذلك فقد بات واضحا ان اهداف التحرك المباشر لم تعد قادرة على الاحاطة بالمطالب الاساسية ، (زيادة الاقساط — المشاركة ...) ولا بدور مؤسسات الاستعمار الثقافي ولا بد بالتالي من توجيه الطاقات لتحقيق هذه الاهداف

ان القوى الديمقراطية اذ تتقدم بمجموعة الملاحظات هذه فهي دون شك تطرحها للنقاش الواسع في صفوف الحركة الطلابية ، وهي تدعو مخلصة لحوار ديمقراطي على اساسها. اننا توصلنا الى قناعة راسخة انه لم تكن للحركة الطلابية قيادة موحدة بافق وطني وديمقراطي ولم تكن لها تنظيماتها النقابية الموحدة ايضا (غياب اتحاد الثانويين واتحاد دور المعلمين .. الخ) . وقد شوه وجهها النضالي وعزلت عن الرأي العام الشعبي . اننا لذلك ندعو لاستبعاد كل اشكال التحرك المعزول واشكال العنف التي سوف تزيد من عزلتنا وندعو للخطوات الجماهيرية المنظمة .

لذلك وتحت شعارات :

— الافراج الفوري عن المعتقلين

— عدم اتخاذ اي خطوة ضد الطلبة العرب

— اعادة الشرعية لمجلس الطلبة في الجامعة الاميركية

— عدم اتخاذ تدابير انتقامية ضد الطلاب المشاركين في الاضراب

ومن اجل اعادة التاكيد على الوجه الحقيقي للحركة الطلابية واعادة ابراز شعاراتها المحورية ، قررت القوى الديمقراطية تنظيم سلسلة من النشاطات تدعو كل المخلصين للمساهمة فيها :

— حملة اعلامية في المناطق طيلة ايام السبت والاحد والاثنين

— الدعوة لتظاهرة طلابية واسعة تحمل الشعارات المذكورة اعلاه بعد ظهر يوم الثلاثاء القادم الساعة الرابعة والنصف امام كلية التربية .

ان هذه الخطوات المستقلة لا علاقة لها على الاطلاق بالتزامنا بالهيئات النقابية ، ذلك ان هذه الهيئات النقابية قد ذابت في الاونة الاخيرة في اطار « لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني » التي اتخذت مقررات لا نعتقد انها سليمة .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المعصيتي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

وقفة أمام قضايا النضال العمالي في الأول من أيار

المهام الراهنة لنضال الطبقة العاملة اللبنانيّة

تحتفل الطبقة العاملة اللبنانيةبعيدها ، عيد الاول من ايار ، وسط ظروف بالغة الاهمية والخطورة .

والاول من ايار مناسبة تجديد وحدة الطبقة العاملة وتوكيد تضامنها العربي والاممي مع باقي الطبقات العاملة .

والاول من ايار فرصة للوقوف وقفة جادة امام احداث ونضالات العام الماضي ، من اجل تقييمها واستخلاص الدروس والمهام التي تستوجبها . وفي هذا المجال تثور اربع قضايا رئيسية ، بكل ما يترتب عليها من مهام .

١ — برنامجان للنضال الراهن

كان العام المنصرم «عام الغلاء» بلا منازع .

فمع ازدياد تبعية الاقتصاد اللبناني للسوق الاستعمارية ، ونمو الاحتكار الداخلي ، والمزيد من اللجم لنمو القطاعات الانتاجية ، واتساع المضاربة العقارية ، عمدت البرجوازية الى تحميل الجماهير اللبنانيه المزيد من اعباء ازماتها المتفاقمة .

ارتفعت اسعار المواد الغذائية والحاجيات الاولية بنسب وصلت الى ما يزيد عن ٥٠ بالمئة ، بالغة ارقاما قياسية لم يعرفها البلد من قبل .

وتفاقمت ازمة السكن بشقيها: ارتفاع الايجارات على نحو بات يبتلع نسبة كبيرة من دخل الاسرة المتدهور اصلا ، وفقدان المساكن التي تلبي حاجات ذوي الدخل المحدود والمتوسط .

اكلاف الطبابة والتعليم والنقل ارتفعت هي ايضا .

ومجمل هذا الارتفاع في اكلاف المعيشة ابتلع بسهولة زودات الاجور الهزيلة التي نالتها الطبقة العاملة عبر النضال الشاق المضني .

ولم يكف ان تكون الطبقة العاملة قد تكبدت الثمن الافدح من « عام الغلاء » هذا . فقد انتشرت البطالة ايضا . ولا زالت زهرة الشبيبة العاملة مضطرة للهجرة بحثا عن لقمة العيش .

وبالاضافة لذلك كله ، اشتدت وطأة القمع باشكالها المستترة والسافرة : استمرار حملة الصرف الكيفي واتساعها ، الاستبداد والارهاب داخل المعامل ، المزيد من التآمر على الحركة العمالية ، والحرمان من ابسط الحقوق والمكاسب التي تكرسها الانظمة والقوانين الرأسمالية نفسها .

ومع اشتداد النضالات العمالية لمقاومة تدهور مستوى معيشة الطبقة العاملة ، اشتد التعارض بين برنامجين للمطالب الراهنة : برنامج الاتحاد العمالي العام الذي صيغ بشكل يعكس توازن القوى الراهن ضمن هيئاته القيادية ، وبرنامج النقابات التقدمية واليسار . وان تردي الاوضاع المعيشية للعمال اللبنانيين ولسائر فئات الشعب الكادحه يجعل من مسألة البرنامج المطلبي الراهن على رأس اهتمامات الحركة العمالية والشعبية عامة .

طوال معارك العام الاخير ،كانت خطة الدولة في مواجهة المطالب الشعبية تدور على محور واحد : رفض المس بارباح التجار . ولما كان لا علاج جديا للحد من الغلاء دون التصدي لهذه القضية بالذات ، يتبين مدى قصور برنامج الاتحاد العمالي العام عن تقديم حلول راهنة تسمح بوقف تدهور مستوى معيشة الجماهير العمالية (دون انكار المكانة الخاصة التي تمثلها مواصلة النضال من اجل تعديل المادة ٥٠ حسب برنامج الاتحاد العمالي العام — انظر المقالة على الصفحة الخامسة) .

□ ان تعديل المرسوم ٣٤ حول التمثيل التجاري — باستثناء بعض المواد الغذائية من احكامه — يشكل «ضربة رمزية» للاحتكار . وهو قد يسمح بشيء من الانفراج لنشاط التعاونيات . لكنه لا يشكل بحد ذاته مساهمة في تجميد الاسعار او خفضها الا بالقدر الذي يترافق فيه مع سياسة تحديد لارباح التجار وبدء حفر الطريق لقيام قطاع عام في التجارة الخارجية . وهذا ما يقصر عنه برنامج اليمين النقابي ، في خضوعه لبرنامج « الاقتصاد الحر » للسلطة الذي يتوهم امكانية «ضرب» الاحتكار . باعادة اطلاق «المنافسة الحرة» . متناسيا ان الاحتكار هو النتيجة الحتمية لهذه «المنافسة الحرة» .

□ هنا كل اهمية بلورة المطالب التي تتصدى مباشرة لصميم قضية الغلاء : ارباح التجار . وهنا كل اهمية التوكيد على تحديد الاسعار وتحديد الارباح التجارية (وفق مشروع القانون الصادر عام ١٩٦٧) والاهم من ذلك كله دفع الدولة نحو التسلم التدريجي لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية الاساسية والادوية .

□ ان ارتفاع اكلاف الانتاج الزراعي ، نتيجة احتكار استيراد الادوية الزراعية والسماد والبذار، سبب رئيسي من اسباب غلاء اسعار المنتجات الزراعية . والتصدي لهذا الموضوع هو من صلب التصدي للغلاء عامة ، وليس تدخلا دون مبرر للطبقة العاملة في شؤون الزراعة . وهنا ايضا تبرز الاهمية الخاصة لان يتبنى برنامج الطبقة العاملة المطلبي الملح ، المطالبة بخفض اكلاف الانتاج الزراعي عن طريق خفض اسعار الادوية والاسمدة والبذار وتولي الدولة استيراد وتوزيع بعضها .

□ من ضمن منطق صرف الانظار عن العقدة الاساسية للغلاء — الاحتكار وارباح التجار — تسعى الدولة ايضا الى تحميل الصناعيين القسط الاوفر من اعباء ازمات الجناح المصرفي — التجاري من البرجوازية ، وذلك عبر الاقتصار على قضية زيادة الاجور . ان زيادة الاجور مطلب دائم من مطالب الحركة العمالية في تصديها لمحاولات ارباب العمل خفض مستوى معيشتها باستمرار . لكن التجربة الاخيرة بينت مدى قصور هذا المكسب عن التصدي للغلاء ومنع تدهور مستوى معيشة العمال ، الا اذا ترافق مع تحديد الاسعار او خفضها، والا اذا ارتبطت زيادات الاجور بارتفاع الاسعار . والا ابتلع ارتفاع الاسعار زيادات الاجور ، كما حصل سلفا لزودة العشرة بالمئة الاخيرة . وهنا كل اهمية المطالبة بالسلم المتحرك للاجور ، اي بزيادة الاجور حسب نسبة ارتفاع الاسعار .

□ اخيرا ، فان مكاسب ٢ نيسان ، المبدئية ، طرحت مسألة بالغة الاهمية بالنسبة للمعركة ضد الغلاء . اذا كانت هذه المكاسب تحمل انتصارا عماليا ، فيما لو نفذت، وخاصة فيما يتعلق بتعديل المادة ٥٠ (الصرف الكيفي) ، فكيف تساهم فعلا في الحد من الغلاء بالنسبة للعمال انفسهم ؟. وماذا تقدم هذه المكاسب للجماهير الواسعة في المدينة والريف : العمال الزراعيون . الفلاحون . المياومون . الحرفيون . الباعة والكسبة . الخ ؟.

ان طبيعه برنامج اليمين النقابي تعكس الى حد كبير دوره في تفتيت الحركة العمالية ، والاهم من ذلك في عزلها عن سائر الفئات الشعبية . وهذا يلتقي على كل حال . مع نقطة اساسية من نقاط سياسة الدولة في الحيلولة دون استخدام سلاح الاضراب العمالي العام لصالح الحركة الشعبية عموما . هنا ايضا تبدو الاهمية الخاصة لتبني البرنامج المطلبي الشامل — الذي حددنا بعض معالمه اعلاه — ليس فقط بوصفه يؤدي الى كبح فعلي للغلاء بالنسبة للطبقة العاملة . ولكن ايضا ، وهذا هو الاهم ، لكونه يشكل مجال التقاء المطالب الشعبية المشتركة ضد الاحتكار والغلاء . كما يشكل تنفيذ هذه المطالب عملية تصد حقيقية للتدهور المتسارع لمستوى معيشة اكثرية الشعب اللبناني .

٢ — نمو وحدة القوى الشعبية والدور القيادي للطبقة العاملة

لم يشهد العام الاخير بروزا متزايدا للطبقة العاملة كقوة طبقية وسياسية صاعدة في المجتمع اللبناني وحسب . بل شهد ايضا التفافا واسعا للفئات الجماهيرية غير العمالية حول الطبقة العاملة وبرنامجها واساليبها النضالية. وعلى الاخص سلاح الاضراب العمالي العام . وان مجرد مراجعة التطورات التي رافقت التحضير لاضراب السادس من شباط كفيل بتوفير الادلة الكافية على ذلك . فقد اعلنت قطاعات شعبية واسعة تاييدها لهذا الاضراب وضبطت نضالها تنسيقا معه : الطلاب في المدينة والريف . جماهير المدن والريف غير العمالية . ومنطقة الجنوب بصفتها منطقة تتعرض للاستغلال المضاعف والارهاب البوليسي والتخاذل الوطني امام

العدو الاسرائيلي . لقد تعرفت كل هذه الفئات في الاضراب العمالي العام على رأس حربة لنضالها جميعا ضد الغلاء والقمع، وعلى سلاح فعال ، في يدها هي ايضا ، من اجل انتزاع المطالب .

وهذا ما يؤكد الحقيقة القائلة ان نمو وزن الطبقة العاملة ضمن الحركة الشعبية وتسلمها لزمام المبادرة والقيادة عامل حاسم من عوامل قوة الحركة الشعبية وعنصر بالغ الاهمية من عناصر قدرتها على انتزاع تحقيق المطالب الراهنة والملحة .

على ان نمو وزن الطبقة العاملة ضمن الحركة الشعبية لا يجوز ان ينسينا العقبات الكبيرة التي لا تزال تلعب دور عوامل اضعاف للطبقة العاملة وعزل لها عن سائر الفئات الشعبية . واهم هذه العقبات : دور اليمين النقابي داخل صفوف الطبقة العاملة ، وتخلف التنظيمات النقابية للجماهير غير العمالية (عمال زراعيون . فلاحون . حرفيون . كسبة. الخ.) او حتى غيابها فعليا.

ولقد بينت تجارب العام المنصرم الى اي مدى يمكن لتخلف هذه التنظيمات النقابية ان يرتد بآثاره السلبية على مجمل الحركة الشعبية وعلى الطبقة العاملة نفسها . فقد اضطرت الحركة العمالية الى خوض المعارك ضد الغلاء والاحتكار — التي تمس الاكثرية الساحقة من فئات الشعب اللبناني — بالنيابة عن الفئات الشعبية الاخرى ، اكثر مما خاضتها بالتحالف الوثيق معها عبر تنظيماتها النقابية والسياسية المشتركة .

ان الطبقة العاملة ، وباقي فئات الشعب الكادح ، تستطيع كل شيء بتنظيماتها النقابية والحزبية ، ولا تستطيع شيئا بدونها . هذا درس اخر من دروس نضالات هذا العام .

ومن هنا الاهمية الخاصة لضرورة العمل الملح من اجل بناء التنظيمات النقابية للجماهير غير العمالية :

— تنشيط العمل من اجل نيل الاعتراف باتحاد العمال الزراعيين ، وترسيخ فروعه في المحافظات ، وارسائه على قاعدة عريضة من اللجان العمالية في كل قرية وتجمع سكني للعمال الزراعيين .

— تنشيط العمل في اللجنة التأسيسية لنقابة مزارعي التبغ في الجنوب ، وزيادة عدد المنتسبين اليها . ومواصلة العمل من اجل ربط كافة التنظيمات الفلاحية (البقاع . الشمال . مزارعو الاشجار المثمرة . الخ .) في اتحاد عام موحد لفلاحي لبنان ، يمثل صغار المزارعين بالدرجة الاولى ويكافح ضد سيطرة كبار ومتوسطي المزارعين على مقدراته وتجييرهم نضال فقراء الفلاحين والمزارعين الصغار من اجل مكاسبهم ومصالحهم الضيقة .

— ايلاء اهمية خاصة لمختلف اشكال التنظيم الخاصة بالمياومين والكسبة والباعة والحرفيين والمعلمين والمهنيين عموما الذين يتعرضون لتدهور ملموس في اوضاعهم المعيشية ، والسعي الجاد لانتزاعهم من تحت النفوذ الفكري والسياسي للبرجوازية الكبيرة ، وايجاد الاشكال المبتكرة للحل السلمي للتناقضات بينهم وبين عمالهم واجرائهم وتوجيه الانظار والجهود ضد العدو الرئيسي : البرجوازية المصرفية — التجارية الكبيرة وذيلها الصناعي ودولتها .

— اقران كافة اشكال النضال المهني ، بالتحركات والتنظيمات على مستوى الاحياء ، واقران سلاح الاضراب العمالي العام بالاضراب الشعبي القائم على اقفال المناطق السكنية .

ان المكاسب التي قدمتها الدولة للطبقة العاملة ، عشية ٢ نيسان ، لا تمس ، فيما لو نفذت ، قضية الغلاء بما هي قضية شعبية عامة ، على الرغم من اهمية هذه التنازلات بالنسبة لنضال الطبقة العاملة نفسها (وعلى الاخص ما يتعلق منها بالحد من الصرف الكيفي). فقد بقيت فئات شعبية واسعة في المدينة والريف ، كما بقي المستهلكون عموما ، تحت رحمة غول الغلاء وكأن شيئا لم يكن . والتقى اليمين النقابي مع مخطط الدولة هذا من اجل تسهيل عملية عزل الطبقة العاملة عن باقي الجماهير الشعبية عبر الاكتفاء بمطلب زودات الاجور اساسا .

ان تعديل المرسوم ٣٤ — باتجاه استثناء بعض المواد الغذائية منه — على اهميته كمكسب ، يشكل «ضربة رمزية» للاحتكار ، ويساعد على تنشيط عمل التعاونيات. لكن المسألة الرئيسية باقية لا محالة . وهي تستوجب اولا باول رفع مطالب تحديد الاسعار وتحديد الارباح (حسب مشروع القرار الصادر عام ١٩٦٧) والاهم من ذلك كله دفع الدولة باطراد نحو استلام استيراد وتوزيع المواد الغذائية الاساسية والادوية وبعض الاسمدة والادوية الكيماوية. أن هذه المطالب تشكل العقدة التي تلتقي عندها مطالب كافة الفئات الجماهيرية . وان تكريسها كمطالب اساسية للطبقة العاملة يشكل ، بحد ذاته ، خطوة كبيرة الى الامام نحو تعزيز قوى الوحدة الشعبية وتأمين التفافها حول قيادة الطبقة العاملة .

٣ — التعارض بين مصالح الطبقة العاملة والتركيبة النقابية ومهام التصدي لليمين النقابي

لم يسفر اليمين النقابي عن دوره الوقح كوكيل لارباب العمل والدولة بين العمال طوال فترة تربعه على رأس الحركة النقابية، بقدر ما اسفر عن هذا الدور وفضح نفسه في الاشهر الاخيرة .

في ٢٨ اب ، لعب اليمين النقابي الدور الرئيسي في اضاعة الهدف من الاضراب واشراك جوقة الدعاية الرسمية وارباب العمل من صناعيين وتجار في تحويله الى مجرد اضراب ضد شبح وهمي اسمه « الاحتكار » ، شارك في «ادانته» كبار الاحتكاريين وممثلوهم في السلطة . لكن فئات واسعة من العمال رفضت توجيهات القيادة اليمينية للاتحاد العمالي العام وفضحت تضليلها . فاقفلت المعامل بالقوة احيانا . وسيرت المسيرات والمظاهرات الحاشدة التي عينت المسؤولين الفعليين عن الغلاء .

وبين اب ونيسان ، تلخص دور اليمين النقابي في التأجيل المتكرر للاضراب العام بناء على وعود الدولة الكاذبة . وقد برزت وقاحة هذا الدور على اشدها عندما اعلن غبريال خوري انه عمل على تأجيل اضراب ٦ شباط من اجل تنفيس التعبئة العمالية والشعبية ومنعها من الانفجار . وجاءت النضالات العمالية والشعبية المتقدمة في ٦ شباط — اضراب الجنوب واضراب عمال الكلس — وبعدها التظاهرة العمالية الحاشدة في ٢٧ اذار لتؤكد على مدى خلخلة ركائز اليمين النقابي وانعدام ثقة المزيد من العمال بقيادته . ورغم انتقال اليمين النقابي الى المزايدة — سعيا لاستعادة بعض التأييد عشية انتخابات الاتحاد العمالي العام — فان اكثرية العمال باتت تدرك ان المكاسب المنتزعة مبدئيا ، عشية ٢ نيسان ، قد انتزعت بفضل تراكم النضالات العمالية والشعبية وضغط القواعد ، هذه النضالات التي وضعت في يد القوى النقابية التقدمية المزيد من اسلحة الضغط من اجل تحويل الاضراب العام الى سلاح قابل للاستعمال فعلا .

لقد اتضحت خلال الاشهر الاخيرة ، واكثر من اي وقت مضى ، ضخامة العقبة التي يشكلها اليمين النقابي على طريق وحدة الطبقة العاملة الفعلية ونمو وعيها المستقل وتحقيق مطالبها الفعلية .

وان اتساع الهوة بين مصالح الطبقة العاملة وبين تركيبتها النقابية عموما ، وتزايد حدة الصراعات الطبقيه وارتفاع مستوى الوعي العمالي، وتعزز قوى الجبهة المناهضة لليمين النقابي — كل هذه العوامل توفر الظروف الملائمة كما تزيد الحاجة من اجل تشديد النضال لاجراء تغييرات اساسية في الحركة النقابية:

□ تكاتف كل القوى العمالية الديمقراطية واليسارية والشريفة من اجل خوض صراع عنيد لفضح اليمين النقابي وعزله واقصائه عن مراكز القيادة والمسؤولية .

□ ايلاء الاولوية ، تنفيذا لهذه المهمة ، للعمل على تنمية معارضة عمالية قاعدية ، في نقابات اليمين ، والتركيز على التعبئة والتنظيم القاعدي عموما، واعتماد كافة اساليب النضال التي ترتكز الى الجماهير العمالية . فقد اثبتت التجارب الاخيرة ان قدرة القوى النقابية التقدمية على تحويل الوحدة النقابية الى اطار يخدم مصالح الطبقة العاملة ونضالها ، مرتبطة اساسا باطلاق القاعدة العمالية العريضة والتسلح بها وتنمية تنظيمها وزيادة تعبئتها ووزنها .

□ خلال الاونة الاخيرة اتجهت النقابات ذات القيادات الديمقراطية والشريفة نحو افتتاح طور متقدم من الصراع مع اليمين النقابي . وهو امر يزيد من الحاح النضال من اجل استكمال تحويل هذه النقابات ، في الممارسة ، الى نقيض فعلي للنقابات التي تهيمن عليها القيادات اليمينية. وذلك يتطلب توسيع الانتساب الى صفوفها ، وبناء اللجان النقابية على مستوى المصانع ووحدات العمل ، والاعتماد المتزايد على الجمعيات العمومية وتكريس مجالس المندوبين، وغيرها من الوسائل التي تجعل من هذه النقابات اكثر حيوية واوفر ديمقراطية واشد التصاقا بقضايا الجماهير العمالية وعامل توحيد وتوعية لهم واكثر تمثيلا لمصالحهم وتطلعاتهم .

٤ — استقلال الحركة الشعبية وتنظيماتها النقابية والسياسية

ثلاث حقائق كشفتها بوضوح نضالات وتجارب العام الماضي :

اولا ، ازاء هذا التردي النادر المثيل لاوضاع اوسع الجماهير اللبنانية، وسلسلة فضائح البرجوازية والفريق السياسي الحاكم باسمها ، تتبدى على نحو أوضح مدى اهمية الخلاص من الكوارث التي يجرها نظام البرجوازية المصرفية — التجارية التابع للاستعمار الجديد .

ثانيا ، في مقابل التعنت المتزايد للبرجوازية والاقطاع السياسي امام مطالب الجماهير الملحة ، ولجوئهما المتزايد الى القمع (او التمييع تحت ضغط تناقضات البرجوازية ونضال الجماهير) للرد عليها ، تبدو الاهمية الخاصة لزيادة وزن الحركة الشعبية وتعزيز وحدتها وقوتها سبيلا وحيدا نحو فرض التنازلات .

ثالثا ، خلال ثلاث سنوات ، وعلى الاخص ، خلال السنة الاخيرة، نجحت الحركة الشعبية عموما ، والطبقة العاملة خاصة ، في بناء موقع مستقل عبر النضال الدؤوب والتحركات الجماهيرية الواسعة .

وعلى هذه الحقائق تترتب مهمة مركزية ، مهمة تعزيز التنظيمات النقابية والحزبية للطبقة العاملة وسائر الكادحين . فهذه وحدها تنمي وتعزز القوى الذاتية للحركة الشعبية وتصون وتطور استقلاليتها . وهذه وحدها تضمن تزايد القدرات على الحد من تدهور مستوى معيشة الجماهير . وهذه التنظيمات النقابية والحزبية تنشر بين اوسع الجماهير الافكار التي باتت اكثر استعدادا لتقبلها — الاشتراكية وبرنامج الانتقال اليها — السلطة الوطنية الديمقراطية الشعبية بقيادة الطبقة العاملة .

فالى المزيد من التعزيز للتنظيمات النقابية والمهنية تحت شعار «نحو حركة نقابية جماهيرية ديمقراطية موحدة بقيادة تقدمية » .

والى المزيد من التحريض والتعبئة لتنمية القوى القادرة ليس فقط على انتزاع المكاسب وانما على مواصلة النضال من اجل احداث التغييرات الثورية المنشودة .

لنبن ونعزز مواقع اليسار وسط الطبقة العاملة .

هذه هي رسالة شهداء الطبقة العاملة : يوسف العطار ورفاقه

وهذه هي المهام الملحة التي يطرحها علينا ايار ١٩٧٤

بعد ثلاثة اسابيع على اتفاقية اول نيسان بين الدولة والنقابات

مشروع وزارة العمل لتعديل المادة ٥٠ منحاز كليا لجانب ارباب العمل!

بعد ثلاثة اسابيع من اتفاقية الاول من نيسان مشروع الدولة لتعديل المادة ٥٠ منحاز كليا لصالح ارباب العمل . والتحرك نحو الاضراب العام هو اسلوب الضغط الوحيد

عشية الاول من ايار ، عيد الطبقة العاملة وكافة الشغيلة والكادحين ، يتساءل عمال لبنان عما جرى للاتفاق الموقع بين وزارة العمل والنقابات والذي على اساسه اعلن تعليق اضراب ٢ نيسان الماضي . يتساءلون : ماذا حل بتعديل المادة ٥٠ (الصرف الكيفي) والمرسوم ٣٤ (التمثيل التجاري) وغيرها من المكاسب التي اقرت مبدئيا عشية موعد الاضراب العمالي الاخير .

والجواب : انحياز السلطة شبه الكامل لمطالب وضغوط ارباب العمل ، سياسة المماطلة والتسويف والدسعي لتمرير « قطوع ايار » والانتهاء من ورطة المطالب العمالية طوال الصيف . هذا ما جرى حتى الان !

مشروع الدولة لتعديل المادة ٥٠ انحياز كامل لارباب العمل !

مسلسل الصرف الكيفي مستمر .

وبعد حوالي ثلاثة اسابيع من اعلان تعليق اضراب ٢ نيسان ، اجتمعت اللجان المشتركة لدراسة تعديل المادة ٥٠ والمرسوم ٣٤ . الى حين كتابة هذا المقال ، لاشيء عن تعديل المرسوم ٣٤ سوى اقتراح باعفاء بعض المواد الغذائية الرئيسية من احكامه . يبقى كل شيء . والاهم التنفيذ .

اما بالنسبة لتعديل المادة ٥٠ التي تكرس حق ارباب العمل المطلق في الصرف الكيفي والجماعي ، فقد تقدمت وزارة العمل بمشروع تعديل منحاز كليا لمطالب ارباب العمل . ويدور الحديث عن ان ارباب العمل لا يجدون حاجة لتقديم مشروع بديل ، طالما ان مشروع الوزارة « يبقي على حرية الصرف ولا يحد منها الا في حال حصول صرف لاسباب لا تمت الى العمل بصلة » .

وبالفعل ، فالبنود الرئيسية « لوزارة ارباب العمل » هي :

□ تكريس حرية ارباب العمل في صرف العمال من الخدمة مع تقييدها في الحالات التالية : انتساب العامل الى نقابة او قيامه بنشاط نقابي « مشروع » ، انتساب العامل الى المجلس التنفيذي لنقابة ما او تمثيلها في العمل ، تقديم العامل شكوى تطالب الجهات المختصة بتطبيق القانون و « النصوص الصادرة بمقتضاه » او اقامته الدعوى على رب العمل .

□ فيما عدا هذه الحالات الثلاث ، تطلق يد ارباب العمل في الصرف من الخدمة ، في كل ما يتعلق باسباب «اقتصادية وفنية» . ولكن تبقى قرارات الصرف مرهونة بمرسوم يصدره الوزير المختص في القطاع الاقتصادي المعني بناء على اقتراح من وزير العمل ، ويحدد هذا المرسوم شروط تنفيذ الصرف ومهلة الانذار والمكافأة او التعويض ، اخذا بعين الاعتبار الاقدمية والاختصاص والسن والوضع العائلي ، الى اخره .

اول ما يجب التوكيد عليه هو ان مشروع وزارة العمل يجيز الصرف الكيفي في الاكثرية الساحقة من الحالات التي يمارس عليها الصرف حاليا : النشاط النقابي الفعلي والتحركات العمالية . فهو يمنع الصرف في حال تقديم العامل لدعوى على رب العمل او في حال مطالبة هذا العامل بتطبيق القوانين العمالية . ولكن ، ماذا بشأن التحرك العمالي الجماعي المطالب بتطبيق القوانين ؟ وماذا بشأن المطالبة العمالية بتغيير بعض النصوص القانونية الجائرة ؟ ثم ان النشاط النقابي « المشروع » لا يشمل — في نظر مشروع الوزارة — حق الاضراب !!

هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، فالمشروع يضع مصير العمال المصروفين لاسباب « اقتصادية وفنية » بيد الوزارات المختصة . ويرفض بالتالي اشراك النقابات كطرف مفاوض — على الاقل — دفاعا عن مصالح العمال المصروفين.

باختصار ، فان مشروع وزارة العمل لتعديل المادة ٥٠ لا زال يجيز الصرف الكيفي في الاكثرية الساحقة من الحالات التي يتم فيها الصرف بسبب التحركات العمالية المطالبة بتحسين احوالهم كما يكرس لاشرعية الاضرابات . كما انه يضع الوزارات المختصة — الخاضعة مباشرة لنفوذ ارباب العمل — مرجعا اخيرا ، ليس في تقرير شرعية الصرف ام عدم شرعيته — وانما في تقرير ما يترتب عليه من نتائج .

الحد الادنى من التقييد للصرف الكيفي

ان هدف النضال العمالي هو التقييد المتزايد « لحق » ارباب العمل في الصرف من الخدمة . والحد الادنى الذي يمكن للطبقة العاملة ان ترتقي به — في الظروف الراهنة وفي ظل موازين القوى الحالية بينها وبين ارباب العمل — هو مشروع الاتحاد العمالي العام الذي وضع بعد اضراب عمال معامل غندور والذي يمنع الصرف بتاتا « في اعقاب المطالبة بتحسين اوضاع الاجراء وشروط العمل » والذي يضع التقرير في مصير الصرف ، لغير حالات النشاط النقابي والعمالي ، بيد لجنة ثلاثية من ممثلي الدولة وارباب العمل والعمال، تكون قراراتها ملزمة للطرفين . هذا دون ان يغيب لحظة عن بالنا الافق الذي يجب ان ننشد اليه النضال ضد الصرف الكيفي : تحويل الصرف من الخدمة الى شواذ ، تحدد مواصفاته الاستثنائية قانونيا ، واعتبار الحق في العمل والثبات في العمل هما القاعدة المكرسة .

من هنا فان النضال من اجل فرض اقرار مشروع الاتحاد العمالي العام لتعديل المادة ٥٠ هو وحده الذي ينقل الاقرار المبدئي بتعديل المادة ٥٠ ، عشية ٢ نيسان ، الى حيز التنفيذ .

الغلاء ايضا وايضا

ولنتذكر ان الغلاء كان ولا يزال محور النضال العمالي والشعبي . ولا بد من التشديد ايضا وايضا على ان ما من اجراء قد اتخذ في هذا المجال . وهنا تتبدى كل خطورة خطة الدولة وارباب العمل المعتمدة بعد الثاني من نيسان .

مؤشرات الاسعار لا زالت تشير الى الاعلى في عدد كبير من المجالات . ومجمل الاجراءات التي جرى التلويح بها منذ اب الماضي قد تساقطت الواحدة تلو الاخرى . جرى التراجع عن اجراءات منع تصدير بعض المواد الغذائية ، وانتهت مسرحية تجميد السلع في المنطقة الحرة الى ما توقعناه اصلا : اجراء جردة بالسلع الموجودة فيها لا اقل ولا اكثر. المجلس الوطني للاسعار يجتمع ويصدر التوصيات . ولا من يسمع .

ارتفع سعر الخبز وتدنت نوعيته . وقامت فضائح المواد المسمومة والمضرة المستخدمة في صنعه .

احتكار الدواجن يصر على رفع اسعار الفراريج . وقضية اصحاب الشوايات وبائعي الفروج لا تزال غير محلولة .

بهدوء ، ودون ضجة ، يرفع التجار اسعار العديد من المواد الغذائية ولا من يهتم .

ارتفاع كلفة انتاج الزراعة — بسبب دور الاحتكارات في الادوية والسماد والبذار — يهدد بارتفاع جديد في اسعار الخضار والحبوب والفاكهة .

كل هذا ويبشرنا البعض من المسؤولين بموجة غلاء جديدة .

التحرك نحو الاضراب العام : اسلوب الضغط الوحيد

عشية الاول من ايار، تقف الطبقة العاملة امام جملة هذه الوقائع وامام كل نتائج خطة الدولة وارباب العمل في التمييع والتسويف والسعي لتطويق المكاسب وافراغها من مضمونها . وهي تتذكر درسا اساسيا ، العوامل التي فرضت الاقرار المبدئي بمكاسب الثاني من نيسان هي نفسها العوامل التي ستفرض تنفيذ هذه المكاسب. وهذه العوامل كانت ولا تزال التعبئة والتحرك الكثيف والشامل والمترابط .

وحتى لا نصل الى اواخر ايار لنجد خطة الدولة متكاملة وناجحة ، وقضايا الطبقة العاملة مؤجلة الى الخريف المقبل ، لا بد من تجديد التحرك نحو الاضراب العمالي والشعبي العام من اجل تنفيذ المطالب في الحد من الغلاء والاحتكار وتكريس زيادة الـ ١٠ بالمئة على الاجور والتقييد الفعلي لحق ارباب العمل المطلق في الصرف من الخدمة.

وليكن احتفال الطبقة العاملة بعيدها ، عيد الاول من ايار ، مناسبة تجديد العزم على التحرك الواسع الشامل والعنيد في هذا السبيل !

أول أيار ١٩٢٥ في فلسطين

وثائق تنشر لأول مرة عن احتفالات عيد العمال في أول مجلة عمالية - اشتراكية عربية في فلسطين

مجلة «حيفا» التي صدرت في فلسطين منذ تشرين الاول ١٩٢٤. كانت اول مجلة عمالية – اشتراكية تصدر في فلسطين بالعربية. عن هذه المجلة ذات الاهمية التاريخية البالغة. نقتطف بعض الاقتباسات من مقالات ظهرت حول اول ايار – عيد الطبقة العاملة في العالم. وحول الاحتفال به في فلسطين.

المقتطفات والاقتباسات هذه زودنا بها الكاتب هاني حوراني الذي يعد دراسة حول اول صحيفة يسارية بالعربية تصدر في فلسطين، وحول موادها وكتاباتها وصلتها بالحزب الشيوعي الفلسطيني في فترة تأسيسه. وتنشر في « شؤون فلسطينية » في عددها الصادر في نهاية ايار المقبل.



تضمن العدد ١٥ من مجلة «حيفا» الصادر في ٣٠ نيسان ١٩٢٥ عددا من المقالات حول أول ايار، وكانت المجلة قد تحولت من نصف شهرية الى اسبوعية، كما بات تعريفها : «مجلة العمال والفلاحين» بعد ان كان تعريفها : حيفا «مجلة العمال».

في الصفحة الاولى من العدد المذكور، دعوة من ادارة المجلة لحضور حفلة تتكلم عنها مجلة حيفا في «بستان الانشراح» يتناوب فيها الخطباء ، كما تتخلل « الخطب مناظر سينما مخصصين ريع هذه الليلة اعانة لجرحى ومصابي حادثة دمشق اثناء زيارة بلفور صاحب الوعد المشؤوم لها، أما الدخول فمباح لمن شاء من العمال مجانا » .

وفي مقال بعنوان «عيد أول أيار» قالت المجلة في ختامها :

« ... قد تبين لهم (أي العمال) اخيرا أن الحرب افراديا لايثمر عن فائدة والفرد لايمكنه الثبات في ميدان الجهاد فاندفعوا الى توحيد عمال العالم وايجاد التضامن من بين طبقاتهم (١) أذ ظهر لهم ان جهاد الشعوب المشترك دون فرق أو ميزة في الجنس والقومية والعقيدة هو الذي يحررهم، لذلك عينوا أول ايار عيدا لطبقات العالم اجمع وخصصوه للجهاد في سبيل خلاصهم من نير العبودية الرأسمالية وفي سبيل المجتمع الاشتراكي .

أن هذا اليوم هو عيد عمال كافة الشعوب ، عيد الجهاد في سبيل الحرية والمجتمع الجديد والاخوة المشتركة الأممية .

عيدوا أول أيار .

وحدوا صفوف طبقات العمال في وجه الرأسمالية العامة .

ايها العمال والصناع ، ويا كل من انتم في رق عبودية الرأسمال : اليوم يوم عيد ، فيجب ان تنظموا وحداتكم وتسعوا في تأليف الجمعيات لكم . »

وفي مكان اخر من العدد ١٥، كان مقال بعنوان «أول أيار اعظم عيد للعمال» وبعنوان فرعي : «أين وأي متى جعل أول أيار كعيد للعمال » وفيه سرد تاريخي لاجتماع ١٨٨٩ في باريس وحول « اغتصاب عمال شيكاغو» واطلاق النار عليهم. وشرح لمطالب العمال العامة .

كذلك كان ثمة مقال ثالث حول : «كيف عيدت اوربا أول أيار للمرة الاولى» عن أول أيار ١٨٩٠ .

وبصدد اول ايار وعمال فلسطين ، كتبت مجلة «حيفا» في نفس العدد المذكور تحت عنوان « ايارنا المحبوب ! »

«لم يسبق أن عيد عمال فلسطين، عيد العمال العظيم (أول أيار) قبل اليوم لان حياتنا اليومية الشقية كانت تحول دون الاجتماع المنظم في هذا العيد المتفكر بالجهاد في سبيل نوال حقوقنا .

لغاية يومنا هذا كانت جماعات قليلة(٢) تتوقف عن العمل في مثل هذا اليوم في فلسطين قائمة بعيد أول أيار. أنما في هذه السنة سينضم الى هذه الجماعات جماهير ليست بقليلة مشتركة بهذا العيد، وسيتبادلون الاراء في محجة الحصول على حقوقهم المهضومة التي حصل عليها في البلاد الاوربية منذ احد بعيد .

لم تعرف فلسطين بعد معنى لمدة (عمل الثماني ساعات) لان ساعات العمل في مصانعها ومعاملها لا تقل عن ١٠ الى ١٢ ساعة اي منذ شروق الشمس الى مغيبها .

لم يسن في فلسطين قانون للرفق بالعامل ولتأمين حياته .

لا يوجد في فلسطين اسعاف طبي للعامل ولا احتياطات تقيه اخطار الاعمال .

يحق لنا بفلسطين نحن العمال أن ننتخب ونشارف على اعمال (...) (٣) الحاكمة في البلاد (...) مثل يوم أول أيار يجب أن نذكر كل ذلك ولا ننسى، ونرفع (...) محتجين على العبودية المتسكعين بها والظلم المخيم علينا والحيف (...) بنا والواقع علينا ... مثل هذا اليوم يجب أن نطلب قانونا يحمي العمال ويخولهم حرية (...) وتأليف النقابات والرفق بالعمال والاحداث .

كل ما تطلبونه اليوم ستنالونه غدا أو بعد غد ولا يأتي مثل هذا (...) ولكم حقوق ومطاليب اخرى. هذا طريقكم القويم نحوها، وهذه مناورتكم الامنة فاقصدوها وهذه خطتكم فاتبعوها ... »

أن العدد ١٦ من مجلة حيفا الصادر في نهاية الاسبوع الاول من ايار ١٩٢٥ مفقود من المجموعة التي بين ايدينا من المجلة لعامي ١٩٢٤ر١٩٢٥. ويفترض ان يكون العدد ذا قيمة خاصة فهو يلي الاحتفال بأول أيار، وربما تضمن تفاصيل الاحتفال وكلمات المتكلمين واخبار اخرى ، وكان العدد ١٥ من مجلة حيفا يقول ان العدد ١٦ سيكون عددا «ممتازا» وخاصا بأول ايار .

مع ذلك فالعدد ١٧ الصادر في ١٤ أيار ١٩٢٥ من المجلة يتضمن مقالا بعنوان : «ما بعد اول أيار » ، يقول :

احتفل مئات والوف العمال هذه السنة بعيد اول ايار للمرة الاولى في فلسطين، فلم يمر هذا العيد دون مشاكل واصطدام بين العمال والبوليس الذي قبض على ١٤ منهم اثر المظاهرات التي جرت في حيفا يومئذ وزجهم في السجن ليحاكموا .

وقد دلت تلك الحوادث على انه قد حان الاوان لان تغير الهيئة الوطنية نظرها الى حركة العمال ونهضتهم، وبما أن الرأي العام الوطني كما برهنت الحقائق تجاهل ويتجاهل مركز الطبقة العاملة ونهضتها في العالم، فمن الضروري تغيير رأيه في العامل وتنظيم شؤونه لا حوادث اول ايار قامت برهانا ساطعا على ادراك العمال معنى طبقتهم ورشدهم ونضوج فكرة التنظيم والاتحاد في نفوسهم للدفاع عن حقوقهم وحريتهم ، الادراك الذي لم يكن لاي من الطبقات الوطنية .

وعند العامل المنظم وحده ولا شك القوة الكافية للدفاع بجد ونشاط عن حقوق طبقته والجهاد في سبيل نيلها – والعامل الفلسطيني المجاهد في سبيل نيل حقوقه لن ينسى قط واجباته نحو ابناء وطنه وطبقاته المعذبة وضرورة جهاده في سبيل تحريرها .

وفي الدرجة الاولى من مطاليب العامل هو ما يتعلق بمصالح عموم اهالي فلسطين وليس ما يتعلق بطبقته ، وهذا ما يدفع المناصرين لمبدأ تحرير الشعوب والبلدان المسيطر عليها واستغلالها الى الاعتراف ان العمال وحدهم القوة المجاهدة في ذلك السبيل الحر وان الطبقات الاخرى غير كفوءة للقيام بحركة جدية وجهاد نافع .

وقد برهن لنا أول ايار موضع حرية العامل وحقوقه السياسية – من الاهمية في هذه البلاد وعلى ان تقييد حركته بالقوانين التركية القديمة من المضحكات .

ان الحياة روح رفرافة لاتقف عند مرحلة واحدة، بل تسير دائما وشعارها الى الامام والهيئة الاجتماعية بتطورها سائرة بسرعة نحو النمو والرقي، وعبثا يحاول الظالمون دحرها وايقافها بواسطة القوانين العثمانية البالية ومنظمة الحكومات المضادة .

لقد شعر العمال في اول ايار سنة ١٩٢٥ المرة الاولى ان قوتهم أخذة في النمو فقوي ايمانهم بطبقة العمال اللاقومية الاممية وتحقق رغم السموم القتالية التي ينفثها الرأسماليين اليهود والعرب (٤) في نفوسهم وعقولهم، وفهموا ان التآخي بين العمال الذين يدركون اهمية طبقتهم ينمو ويتقدم رغم الموانع التي توضع في سبيل ذلك ؟.

أما العدد ١٨ من مجلة حيفا، الصادر في ٢١ أيار ١٩٢٥، فقد تضمن مقالا رئيسيا يدعو لتأسيس حزب مستقل للعمال والفلاحين في فلسطين ، ومما قاله المقال تحت عنوان :

« اسسوا حزبا صحيحا نافعا »

« ... كم يكون الفرق عظيما بين حالتنا الحاضرة وحالتنا المرجوة لو كان سواد الشعب الاعظم اي العمال والفلاحون والطبقة الراقية (٥) بحالة منظمة موحدة تمثل قوة عظيمة قادرة على صوغ المشيئة من الشعب واقتياد تأثيراته في الجهاد شاعرة معه في ضيقه والامه واحتياجه .

لقد وصل الامر بنا الى حالة لانستطيع احتمالها فعلينا ان نضع حدا لهذه الفوضى السياسية وان ننظم امورنا فنؤسس لنا حزبا حقيقيا نافعا يمثل الشعب بأسره .

« . . . . »

« . . . . »

« .. فيجب ان يتألف هذا الحزب من العمال والفلاحين وان يعمل بموجب برنامج يوافق هذه الطبقة العاملة . وبما ان الحزب المؤلف هو الذي يضع خطة فلا يسعنا الا ان نشير هنا الى بعض القواعد الاساسية التي يجب ان يقوم عليها هذا البرنامج » .

« .. تلك القواعد هي الاهتمام بحاجيات الفلاح الفقير ورفع مستوى العامل المأجور ويكون من اول واجبات هذا الحزب الجهاد في سبيل استقلال فلسطين والحصول على المطاليب السامية الديموقراطية وتنظيم هيئات تشريعية ينتخبها العمال والفلاحون والمأجورون للعمل دائما الذين يمثلون السواد الاعظم من الشعب .. »

«ويجب أن يحتوي هذا البرنامج على مطاليب عديدة مستقلة كتغيير اسلوب الضرائب الحالية والسياسة الجمركية والغاء عدة ضرائب ثقيلة وفي مقدمتها ضريبة «الاعشار» ويجب على الحزب (...) أن يوجه عظيم اهتمامه الى الفلاح وحالته وان يمكنه من الحصول على قروض مالية بفوائد زهيدة ويساعده على التخلص من الديون القديمة والفوائد الباهظة . (...) وان يعمل على المساعدة بنفسه وأن يطالب الحكومة بالاهتمام بمسألة الري وجلب الادوات والالات الزراعية وغيرها. وان يضع نصب عينيه ايضا قضية العامل ويعمل على سن القوانين لحمايته وجعل معدل العمل اليومي ثمان ساعات فقط، ومن اهم الامور المطلوبة منه أن ينال التصريح الرسمي بحرية الاجتماعات وحرية تأليف النقابات والجمعيات ... الخ »

وعلقت المجلة « أن الاحزاب الحاضرة والطوائف المتعددة تستند في عملها على اللوردات والامراء والملوك، وليس منها من يستند على الشعب نفسه، أما الحزب الذي يتأسس ويتألف من الشعب بأسره فيستند على قوة الشعب الذي لا يستهان بها، وحينئذ يتضح ان هذه القوة غير ضعيفة كما يتوهم البعض ويتوهمون »

وختمت مجلة «حيفا» مقالتها هذه بدعوة «المخلصين للشعب والمستقيمين من الطبقة الراقية وكافة العمال الراشدين الى العمل على تأسيس الحزب المنوه عنه »، كما طلبت من قرائها المشاركة في الحوار على صفحاتها بصدد تأسيس الحزب . وقالت : « فلا بد من تأسيس هذا الحزب وكلما اسرعنا كلما عاد علينا اسراعنا بالخير والفلاح » (٦)

هوامش

(١) طبقاتهم .. هي جمع طبقة العمال في كافة البلدان .

(٢) كان العمال اليهود في فلسطين هم الذين يحتفلون بعيد أول ايار، وكما يبدو فأن العمال العرب لم يسبق لهم الاحتفال باول أيار من قبل .

(٣) النقط بين الاقواس في المقالة المذكورة فقط، تشير الى كلمات غير واضحة في النص المصور .

(٤) تتضمن المجلة عموما، خطا سياسيا خاطئا من المسألة القومية في فلسطين، وهو الخط الذي ميز الحزب الشيوعي الفلسطيني في فترة تأسيسه وانتقد بقسوة عليه فيما بعد، وبخاصة فيما يعرف بفترة « تعريب الحزب » .

(٥) يقصد بالطبقة الراقية هنا وفي مكان اخر المثقفون الثوريون، والتعبير كما هو واضح غير علمي ، يعكس ما تميزت به الكتابات الاشتراكية الاولى في العربية من تقليدية وعمومية وانعدام الدقة .

(٦) يلاحظ في هذا النص ايضا بنود متصلة بالصهيونية والهجرة اليهودية .

تذكار السنة

لوفاة الرفيق لنين

...نة خلت ، في الواحد والعشرين من شهر

... توفي في ضواحي موسكو المدعو فلاديمير ايليا...

□ عنوان نعتق حول مرور الذكرى الاولى لوفاة لنين في مجلة حيفا ، في العدد ٧ الصادر في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٥ □



العدد ١

حيفا

مجلة العمال

صاحب...

الاشترا...

العنوا...

حيفا الثلاثاء في ٢١ تشرين أول ١٩٢٤

□ صورة كاريكاتورية حول القوى المعادية للشيوعية في فلسطين ، وفيها جوقة من اربعة اشخاص يطالعون صحفا معادية للشيوعية – عربية وصهيونية – كما يبدو شخصا خامسا يرمز الى الاستعمار البريطاني مبتهجا ، – الصورة الكاريكاتورية نشرت في مجلة الحزب الشيوعي الفلسطيني « الى الامام » العدد ١١ ، كانون الثاني ١٩٣١ □

رسالة يوسف يزبك سكرتير حزب الشعب اللبناني الى مجلة « حيفا » بمناسبة صدورها ونشرت في العدد الثاني (٨ تشرين ثاني ١٩٢٤) :

بيروت في ٢٦ الماضي

الى الامام ايها الرفقاء ...

تناولت « حيفا » والامل في صدري مريض تنتابه اخبار مظالم الرأسماليين والرجعيين والمستبدين من الزعماء ، فأوقدت فيه قوة الحياة فنظرت اليها بحنين وشوق وصرخت : اهلا بها . اهلا « بحيفا » مجلة العمال ... ثم تطلعت الى هذه البقعة الطيبة المجاورة ، الى سوريا ولبنان فرأيت عمال البلدين يهبون للمطالبة بحقوقهم ليكن لهم مركزهم تحت شمس الله ، تبسم قلبي لهم عن اطيب الاماني وقلت : لهم التوفيق والى الامام ؟...

اجل ايها الرفقاء ما اشد حاجة فلسطين الى مجلة تعتني بالعمال وتجمع شملهم وتدافع عن حقهم ، وتقف في وجه المستبدين بهم – وما اكثرهم ... قلت في فلسطين واريد ان اقول في لبنان وفي سوريا فالعامل عامل وان رفعوا فوق تربته الاعلام المتباينة المتزاحمة المتحاربة والعامل نصير العامل ما فرقوا بينهما بالعنصر والدين والقومية ...

ان كل ارض يعملون فيها هي ارضي وكل عامل يعمل فيها هو رفيقي ..

كل العمال هنا اخوان عمالكم هناك ، وكل العمال هنا انصاركم ورفاقكم وحلفاؤكم ، فاطلبوا حقكم بكل جرأة واتحاد وارفعوا اصواتكم عاليا ، ونحن نمد لكم يد الاخاء ونصافحكم مصافحة الرفاق .

الا في ذمة اتحادنا ايها الرفقاء ، مصالح مهضومة نحاسبهم عليها ، وحقوق مغصوبة نطالب بها ،وحياة مرة علقمية صبغوها بدماء العمال الإبرار الابرياء – تطلب حريتها وراحتها فالى الامام متحدين .

باسم عمال لبنان ، وباسم عمال سوريا احييكم تحية الوفاء وباسم رابطة البؤس والشقاء والظلم والغدر ابثكم عطف النصير، فالى الامام والاتحاد ، ان شمس الحرية بدأت تسطع في سماء الشرق والحرية حق مقدس من حقوقنا وليست من حقوق الظالمين .

لتحيى « حيفا » وعمالها وليحيى عمال العالم كلهم متحدين ...

يوسف يزبك

تجربة الثورة في اليمن الديموقراطية من الداخل

مرحلة الخطة الخمسية - ١ -

المبادرات الجماهيرية

بقلم : محمد كشلي

بدعوة من الرفيق عبد الفتاح اسماعيل الامين العام للجبهة القومية زار الرفيق محمد كشلي اليمن الديموقراطية ، واطلع على بعض جوانب التجربة ، ومن خلال اللقاءات التي تمت مع الامين العام ومع بقية الرفاق في التنظيم ، ومن خلال زيارات متعددة لبعض المؤسسات الجماهيرية ، وزيارتان للمحافظة الثانية والرابعة ، خرج الرفيق كشلي بانطباعات محددة يكتب عنها في هذا التقرير الذي سينشر على حلقتين :

● تعيش اليمن الديموقراطية في هذه الفترة في جو المبادرات الجماهيرية، وفي جو الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج الزراعي والصناعي، وفي جو القضاء على الامية ، وفي جو انتشار التعليم الابتدائي والثانوي وانشاء بعض الكليات العليا، وفي جو تدريب الميليشيا الشعبية، وفي جو المدرسة الاشتراكية العليا، وفي جو انتقال العمل التنظيمي الى مرافق العمل والانتاج بدلا من التنظيم على اساس جغرافي، وفي جو بناء جديد للمنظمات القاعدية ...

وهذه « الاجواء » التي تعيشها اليمن الديموقراطية تؤكد الميزات الخاصة لتجربة الثورة هناك .

فالميزة الاولى والاساسية هي هذه المساهمة الجماهيرية الفعالة في بناء اليمن الجديد وفي مشاريع التنمية، والعلاقة الديموقراطية والثورية بين التنظيم والجماهير الفلاحية والعمالية ..

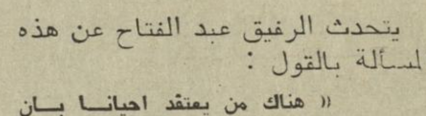
ومن هنا فان مشاريع التنمية الاقتصادية التي تحققت في الخطة الثلاثية السابقة، والتي تنص عليها الخطة الخمسية الجديدة التي اقرت اخيرا، هذه المشاريع لايتم انجازها الا عبر الاعتماد على الجماهير، وعلى حماسها الثوري ووعيها السياسي ومبادراتها المختلفة على صعيد الانتاج والرقابة والبناء ... أي أن مشاريع التنمية الاقتصادية ليست مشاريع تقنية بحتة، انما يدخل فيها «العامل الذاتي» كعامل حاسم في تطور الانتاج وزيادته ..

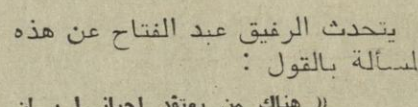
فالتنمية الاقتصادية ـ هنا ـ تعتمد في الاساس على القوة الذاتية الجماهير .. على وعيها السياسي والايديولوجي، على حماسها، وعلى مبادراتها المختلفة، وعلى تنمية قدراتها وامكانياتها، ومن هنا ارتباط الخطة الخمسية الجديدة بالعمل الحزبي والجماهيري . وارتباطها بانتشار التعليم ومحو الامية، وارتباطها بالمبادرات الجماهيرية لخفض تكاليف الانتاج، وارتباطها بفعالية الادارة واجهزة الدولة بعد أن طهرت من العناصر المضادة ومن الامتيازات الكبيرة ، (وبعد هذا التطهير اصبح بالامكان تنفيذ الشعار المرفوع : ادارة مبسطة بفعالية اكبر وبنفقات اقل) .

الوضوح النظري

كل ذلك يتم على قاعدة عامة من الوضوح النظري لمعنى المرحلة الحالية من الثورة بكونها مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية. فبعد أن حسمت مسالة السلطة في الخطوة التصحيحية التي قادها الجناح التقدمي في الجبهة القومية لصالح التحالف الطبقي من العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين، اصبح بالامكان انجاز برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية كمرحلة انتقال لبناء الاشتراكية ..

ويؤكد الرفيق عبدالفتاح اسماعيل الامين العام للجبهة القومية دائما على ضرورة التفريق الدقيق بين مرحلة الانتقال هذه ضمن برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية، وبين مرحلة البناء الاشتراكي .





يتحدث الرفيق عبد الفتاح عن هذه المسألة بالقول :

« هناك من يعتقد احيانا بان مرحلة الانتقال ـ مرحلة التحولات الثورية لبناء القاعدة المادية والتكنيكية لانتصار الاشتراكية هي بحد ذاتها بناءا الاشتراكية .

وفي تقديرنا ان هذا وهم كبير لا اساس له من الصحة .. صحيح انه ليس هناك من جدار صيني يعزل مرحلة الانتقال عن مرحلة البناء الاشتراكي ، ولكن هناك قوانين محددة تحكم عملية الانتقال وكذلك هناك القوانين العامة والسمات الخاصة للبناء الاشتراكي ومن هنا يمكن ان نفهم برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية للتنظيم والذي اقر في المؤتمر العام الخامس .

ذلك ان هذا البرنامج قد حدد هذه المرحلة الانتقالية بتهيئة الظروف الموضوعية والذاتية للتحول اللاحق للبناء الاشتراكي. وكذلك سمينا هذه المرحلة مرحلة الوطنية الديموقراطية باعتبارها المرحلة الضرورية لعملية الانتقال ..

ولكن عندما نتحدث عن مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية لايعني ان نعزلها عن النهج الاشتراكي العلمي لان افاق هذه المرحلة تتحدد بوضوح بالتحول الاشتراكي في مرحلة لاحقة، وبالتالي فان النهج في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية يفترض ان يكون النهج الاشتراكي العلمي نفسه » .

هذا الوضوح النظري لمعنى مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الذي يستند الى قاعدة اجتماعية وطبقية محددة، هي كون السلطة القائمة تمثل تحالف العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين، هذا الوضوح هو الذي يفسر الكثير من مميزات تجربة الثورة في اليمن الديموقراطية، ويضع مشاريع التنمية الاقتصادية في اطارها الجماهيري والسياسي والايديولوجي .

وفي هذا الاطار يمكن التاكيد على عدة امور اساسية تشكل بالفعل الخلفية الجماهيرية والسياسية والنظرية لمشاريع التنمية الاقتصادية :

١ ـ اهمية المبادرات الجماهيرية .

٢ ـ ربط العمل السياسي الحزبي بالعمل الانتاجي .

٣ ـ محو الامية وتغيير المناهج التربوية بمنهج اشتراكي وانتشار التعليم .

١ ـ المبادرات الجماهيرية

تشكل المبادرات الجماهيرية قاعدة هامة لزيادة الانتاج من خلال العمل الجماهيري التطوعي لخفض التكاليف. وفي الشهور الاخيرة اخذت المبادرات الجماهيرية في المزارع والمصانع تتنافس من اجل زيادة الانتاج وتحسينه وتجهيز المزارع والمصانع والمؤسسات بالبناء، كما يتم بناء المدارس وما تفرضه من تجهيزات مختلفة وفي تشييد المستوصفات والمراكز الثقافية والمكتبات وفي استصلاح الاراضي الزراعية، وحفر الابار واقامة السدود . الخ .

لقد استطاعت هذه المبادرات الجماهيرية بالعمل التطوعي ان تعجل من انجاز المشاريع وان تخفض التكاليف .. (وبعض المدارس كمشروع مدرسة البروليتاريا في المحافظة الثانية الذي شيد بمبادرة عمالية وجماهيرية لاستيعاب ابناء العمال في المدرسة، لم يصرف عليه سوى تكاليف المواد الخام المطلوبة للبناء، وقد انجز هذا المشروع بكافة تجهيزاته والحقت به مزرعة الى جواره يعمل فيها الطلاب لتامين حاجاتهم الغذائية. والطلاب في المدرسة من ابناء العمال يقيمون فيها يتعلمون ويتدربون ويفلحون !)

وعشرات من هذه المبادرات الجماهيرية تم بواسطتها بناء مدارس خاصة لابناء البدو الرحل (كما حدث في مكيراس مدرسة ٢٢ يونيو لابناء البدو الرحل وقد شيدت بمبادرة عمالية وبمبادرة من الجنود مما خفض تكاليفها الى اكثر من نصف المبلغ المطلوب لها) .

وفي بعض المحافظات كانت الجماهير تشيد المدارس وتطالب الدولة بتوفير المدرسين لها !

ان هذه المبادرات الجماهيرية المنتشرة في مختلف المحافظات والتي تتسابق وتتنافس (ففي كل يوم تسمع بمبادرة جماهيرية في مؤسسة أو مصنع او مزرعة) تؤكد على اهمية دور الجماهير الفعال في مشاريع التنمية وفي انجاز الخطة باقل التكاليف الممكنة !

أن هذه المبادرات تخلق وعيا جديدا للجماهير من خلال التفاعل السياسي والفكري ومن خلال تطور وعيها الاجتماعي عندما تشعر بأهمية الانجازات التي حققها لصالحها ...

يتحدث احد الرفاق في التنظيم في المحافظة الرابعة عن اهمية هذه المسألة وعن اهمية الوعي السياسي للجماهير في عملية البناء الاقتصادي يقول :

«في بداية عملنا في اوساط الفلاحين واجهتنا الكثير من الصعوبات والمشاكل نتيجة تخوف الفلاحين الفقراء من انتزاع اراضي الاقطاع والعمل فيها واعتبار ذلك انتهاكا للاعراف الدينية!

وقد شددنا النضال في سبيل توعيد. الجماهير ادراكا منا ان تطور الوعي الاجتماعي لديها سوف يمكنها من القيام باجراءات ثورية، ومن التصدي بعنف لمحاولات اعدائها الطبقيين النيل من انجازاتها هذه ..

وبالفعل فقد استطعنا ان نجند الفلاحين للمشاركة عن وعي في عملية البناء الاقتصادي وفي تغيير معالم المحافظة بمبادراتها في تشييد المدارس والمستوصفات الصحية والمراكز الثقافية، وايضا في استصلاح الاراضي وتوسيع الرقعة الزراعية وحفر الابار واقامة السدود مما يمكن من زيادة الانتاج الزراعي على ضوء خطة الدولة المركزية الهادفة الى تطوير اقتصادنا الوطني وتحقيق التحولات على مختلف الاصعدة سيرا نحو انجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية »

٢ ـ ربط العمل السياسي الحزبي بالعمل الانتاجي .

مع تطور التجربة والوضوح النظري الذي تمثل ببرنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الذي اقره المؤتمر الخامس للجبهة القومية، بدأت مرحلة جديدة في حياة التنظيم السياسي، وبدأ تفاعله مع الجماهير العمالية والفلاحية يزداد اكثر فاكثر وتزداد عضوية هذه الفئات الطبقية في داخله من خلال وجودها في مؤسساتها الانتاجية وبذلك بدأت عملية تجديد طبقي في التنظيم بحيث اتيحت الفرصة اكثر للعمال والفلاحين الفقراء بالانتساب للتنظيم بعد ان كانت اغلبيته من الفئات المثقفة المنحدرة من البورجوازية الصغيرة، كما وضعت شروط صعبة امام انتساب الفئات الطبقية الاخرى ليكون التنظيم اكثر تعبيرا عن التحالف الطبقي بين الفلاحين والفقراء والعمال .

ويؤكد الرفيق عبدالفتاح اسماعيل الامين العام على هذه المرحلة الجديدة في حياة التنظيم :

« .. باعتبار ان التنظيم السياسي الجبهة القومية كان في اغلبية عضويته من البورجوازية الصغيرة، كان لابد لنا ان نؤكد في النظام الداخلي (الجديد) على تجديد وتطوير البنية الطبقية للتنظيم حتى يتعاظم الحجم الطبقي للعمال والعمال الزراعيين والفلاحين التعاونيين .. وكان لابد لنا امام ذلك من ان نطور العمل الحزبي بما ينسجم مع هذا التطور في الجانب الايديولوجي والطبقي، وعلى هذا الاساس بدأنا عملية الانتقال من مجال العمل الحزبي الجغرافي على اساس الاحياء الى العمل الحزبي على اساس مواقع العمل والانتاج .. أي أن نربط العمل السياسي بالعمل الانتاجي وفي مواقع الانتاج نفسها .

وعلى هذا الاساس بدأنا في تشكيل المنظمات القاعدية في كل مرافق العمل والانتاج في مختلف انحاء الجمهورية.

ونستطيع القول اننا بعد سنتين من المؤتمر العام الخامس قد انجزنا تشكيل اغلبية المنظمات القاعدية في مختلف انحاء الجمهورية في كل مواقع انتاج العمل وفي كل مواقع التعاونيات ومزارع الدولة وكذلك في مختلف المؤسسات والمرافق الحكومية » .

ان اهمية هذه المسألة تكمن ـ كما يوضح الامين العام ـ في كونها تربط العمل السياسي والحزبي بالعمل الانتاجي، فالعضوية في التنظيم اصبحت مرتبطة بمقاييس جديدة من الالتزام الحزبي . و بمدى قدرة العضو على ان يكون **نموذجا جديدا** للعمل في ميدان عمله .. وبذلك يقضى على مساويء العمل الحزبي على اساس جغرافي الموروثة من مرحلة سابقة ..

ان ربط العمل الحزبي بالعمل الانتاجي يجعل **التنظيم اكثر فعالية** من الناحية السياسية والايديولوجية ويربط **النشاط السياسي** بمشاريع التنمية وبمواقع العمل والانتاج .. وهذا كله يمشي مع تطور التجربة ومع تطور عملية البناء الاقتصادي كما ان الخطة الخمسية سترتكز على قاعدة حزبية وسياسية فعالة تحميها من اخطار التباطؤ والكسل والبيروقراطية وتضعها في أطار العمل الجماهيري والسياسي .

٣ ـ محو الامية وتغيير المناهج التربوية وانتشار التعليم

ان التعبئة السياسية للجماهير والتي تميز تجربة الثورة الوطنية الديموقراطية تتمثل على الصعيد الثقافي والتعليمي بانتشار التعليم ومحو الامية وتغيير المناهج التربوية القديمة بمناهج جديدة اشتراكية .

ان بلدا متخلفا كاليمن الجنوبية التي تركها الاستعمار في حالة تخلف سحيق تسود اكثرية المواطنين الامية بنسبة ٩٠٪ .

وفي السنوات الاخيرة شهدت اليمن الديموقراطية موجة واسعة من انتشار التعليم في مختلف المحافظات ، شيدت المدارس واقبلت الاجيال الجديدة على التعلم ، كما ارسلت بعثات عديدة الى الخارج .

وقبل الحديث عن موجة التعليم وتغيير المناهج التربوية لا بد من الاشارة الى مسالة محو الامية التي بدأت حملتها في العام الماضي حين صدر قانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٣ بشان محو الامية ينص على تعليم الكبار وينص ايضا على الزام تعليم كل من هم في مرحلة السن ١٢ ـ ٤٥ سنة وحدد لمحو امية الفرد تسعة اشهر قابلة للزيادة لسنة على أن يراعى استكمال التحرر من الامية في مدى خمس سنوات على نطاق الجمهورية كلها !

ولتحقيق ذلك الزمت الوزارات والمصالح والمؤسسات ووحدات القطاع العام بالعمل على محو امية العاملين فيها، كما الزمت بتخصيص الاماكن المناسبة للدراسة في مواقع العمل، وتحمل التكاليف التي تنشا عن ذلك وتقوم وزارتا الدفاع والداخلية ايضا بتعليم الجنود ورجال الشرطة بل ونزلاء السجون وفي نفس الوقت الزم القانون كل المتعلمين ممن تجاوزوا ١٨ سنة بالاسهام في عملية محو الامية .

ورغم الطابع الالزامي للقانون، فان الاقبال الجماهيري الواضح وخاصة من النساء على التعلم لمحو الامية يؤكد مدى فعالية هذه الخطوة ونتائجها القريبة والبعيدة

أن محو الامية لهو عامل مهم لرفع الوعي السياسي والاجتماعي للجماهير مما يزيد من فعالية مشاريع التنمية وزيادة الانتاج ويدفع بالتطور الاقتصادي والثقافي الى الامام خطوات واسعة .. ويكفي لمعرفة اهمية هذه الخطوة بمقارنتها ببعض خطط التنمية الاقتصادية البيروقراطية التي تمت في بعض الانظمة البورجوازية العربية الجديدة التي حافظت على نسبة الامية من المواطنين حوالي ٧٠ ـ ٧٥٪ ..

ان خطة محو الامية في فترة خمس سنوات تجعل الخطة الخمسية تعتمد على قاعدة جماهيرية ترتفع طاقاتها الثقافية والانتاجية بأستمرار

اما على صعيد التعليم .. فهناك اولا الخطوة الاساسية في تغيير المناهج القديمة الموروثة التي وضعت بمنهج استعماري وبمنهج بورجوازي متخلف .

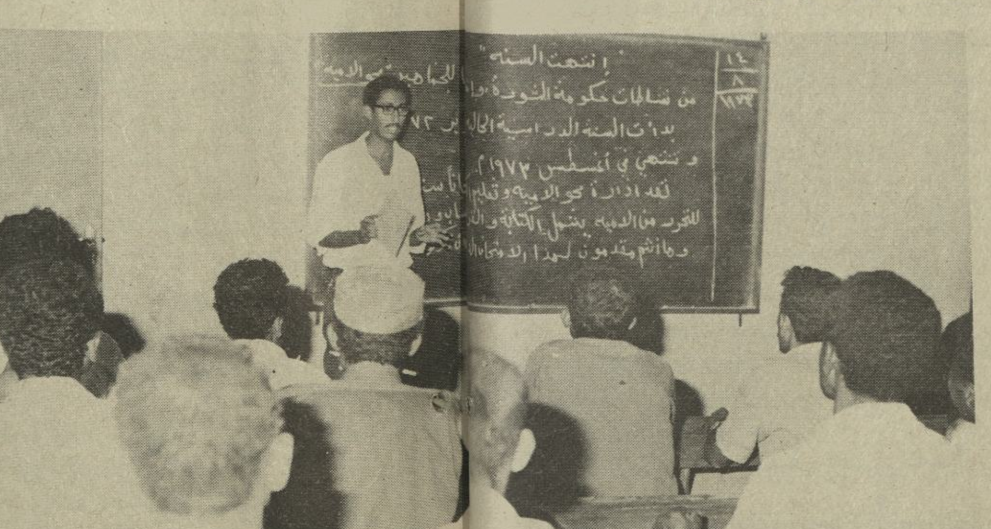
وبالفعل فقد بدأ تغيير المناهج التربوية القديمة بوضع برامج جديدة وكتب جديدة نحو تربية تقدمية جديدة .

فلاول مرة توضع كتب مدرسية في التربية الوطنية والمجتمع والتاريخ بمنهج اشتراكي علمي، ولاول مرة يدرس الاقتصاد السياسي في التعليم الثانوي .. واليمن الديموقراطية هي الان البلد العربي الوحيد ـ على حد علمي ـ الذي يدرس الاقتصاد

الرفيق عبد الفتاح اسماعيل الامين العام والرفيق سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسه في احدى جولاتهما الميدانية الرابعة .



من مدارس محو الامية



مدرسة البروليتاريا في المحافظة الثانية التي بنيت بمبادرة جماهيرية .

السياسي في مرحلة التعليم الثانوي أذ يدرس الآن في الصف الثانوي اول الاقتصاد السياسي و(مرحلة الانتاج الرأسمالي) وقوانينه المختلفة، وفي الصف الثانوي يدرس الاقتصاد السياسي (مرحلة الامبريالية) .

ويرافق هذا التغيير في المناهج التربوية توسع كبير جدا في التعليم .. وتقبل الاجيال الجديدة من ابناء العمال والفلاحين والبدو الرحل (الذين شيدت لهم مدارس خاصة مزروعة في مختلف المحافظات) على التعلم بحماس شديد وبتثقيف سياسي وبتدريب على حمل السلاح .

وقد قطعت اليمن الديموقراطية في مجال التوسع في التعليم خطوات واسعة وكبيرة ليس لها مثيل في البلدان العربية المشابهة :

فلقد بلغت الزيادة في التعليم في المرحلة الابتدائية ٢٤٠٪ .

وبلغت الزيادة في التعليم للمرحلة الاعدادية ٤٠٠٪ وبلغت الزيادة في التعليم الثانوي ٤١٠٪ .

ان ديموقراطية التعليم تتحقق بمضمون تقدمي. أمـا بالنسبة للخطة الخمسية التي اقرت مؤخرا وبدأ تنفيذها منذ الشهر الماضي فانها تؤكد على ما يلي :

« ان تطوير مستوى التقنية لقطاعات الاقتصاد الوطني وتنظيم الانتاج والادارة على اسس علمية يتطلب بالضرورة رفع مستوى التعليم العام للمواطنين ولتحقيق الهدف المطروح لمحو الامية في السنوات الخمس القادمة تكفلت الخطة باستيعاب كل الاطفال ممن هم في سن القبول المدرسي (٧ سنوات) للالتحاق بالمرحلة الابتدائية والسعي للوصول في نهاية الخطة عام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ الى قبول ٨٠٪ من البنات ممن هن في سن القبول المدرسي .

كما استهدفت الخطة ان يكون القبول في المرحلة الاعدادية ١٠٠٪ من البنين المتخرجين في المرحلة الابتدائية و١٠٠٪ من المتخرجات .

واستهدفت الخطة ان يكون القبول في المرحلة الثانوية ٦٠٪ للبنين و٦٠٪ من المتخرجات .

أن هذه الاهداف ستساهم مساهمة كبيرة في تقريب الهوة في الوضع التعليمي والاجتماعي بين البنين والبنات .

كما انها ستخدم قضية المساواة بين الرجل والمرأة . وسيتم بناء ٢٧٣ مدرسة منها ١٦٧ ابتدائية و٩٣ اعدادية مع داخليات .. و١٣ ثانوية مع داخليات .

وستستوعب هذه المدارس ٤٦ر٦ ألف تلميذ وتلميذة منهم ٤١ ألف تلميذ وتلميذة ستستوعبهم المدارس الابتدائية و٢٢ر٤ ألف بالمدارس الاعدادية و٢ر٦ ألف بالمدارس الثانوية » .

ان هذه الخطة الطموحة في ميدان توسيع التعليم وانتشاره بمناهج تربوية تقدمية ستنقل الشعب اليمني الى مرحلة جديدة من تطوره الثقافي، وستكون خطوة هامة على طريق تحرره من التخلف، مما يعجل من تطور الاقتصاد الوطني رغم ضعف الامكانيات المادية وقلتها .

ان التعبئة السياسية للجماهير تلعب دورا هاما في التعويض عن نقص الامكانيات المادية .. وهكذا تتميز تجربة الثورة في اليمن الديموقراطية بكونها تعتمد على الجماهير الواعية المسيسة وعلى مبادراتها وحماسها وتطورها الايديولوجي .. أن الانسان، هنا، هو أثمن رأسمال، وبأرتفاع وعيه وقدراته ، وبنشاطه السياسي الواعي، يبني بلاده اقتصاديا ويحقق انجازات ومهمات الثورة الوطنية الديموقراطية كمرحلة انتقال نحو الاشتراكية ..

اليمن الشمالية

حكومة المكي والتوازن الثلاثي في صراع الاجنحة

من مراسل « الحرية » الخاص :

لم تتمكن حكومة المكي من تحويل انظار الرأي العام اليمني والقوى الوطنية عن صراع الاجنحة الجاري في صنعاء . بل أن وزارة المكي نفسها جاءت لتقيم توازنا ثلاثيا بين ملوك المجلس الجمهوري الثلاثة الارياني — النعمان — الحجري .

ولم يؤد نجاح الارياني في اقصاء الحجري من رئاسة الوزراء الى اضعاف كلي للشريكين الاخرين (الحجري — النعمان) ، اذ ان تمترس الحجري في المجلس الجمهوري يعني ابقاء هذا التوازن في اعلى سلطة قائدة في البلاد .

وتذكرنا لعبة المصارعة من اجل السلطة، بمباريات المصارعة الودية التي يفوز بها الفريقان — الخصمان، ليس لعدم وجود التناقض بين هذه الاجنحة، وانما لان عداءها للقوى الوطنية والديمقراطية في الشمال وللحكم التقدمي في اليمن الديمقراطية يشكل القاسم المشترك الاساسي فيما بينها. وهذا ما يدفعها —رغم صراعاتها— الى العمل الجاد من اجل فتح البلاد امام الرأسمالية الخاصة الوطنية والاجنبية

وبرغم السعي لتنمية مجال الاحتكار أمام الرأسمال العربي والاجنبي، وفتح الباب واسعا أمام الشركات الغربية، فأن الدولة لم تحصد مشروعا صناعيا واحدا ! وجاء البيان الوزاري لحكومة المكي (١٩ مارس ٧٤) ليدلل على افلاس سياسة الحكومة الاقتصادية اذ بين حوالي ٨٥٠ مليون ريال المخصصة للبرنامج الانمائي خلال السنوات الثلاث المقبلة هناك ٦٢ مليون ريال فقط للصناعة، ليس بهدف ايجاد صناعات جديدة وانما (لتحسين) القائم منها كالغزل والنسيج والاسمنت والملح واخذت الخدمات ٢٣٠ مليون ريال تتسرب معظمها الى جيوب السماسرة والمتنفذين في اجهزة الدولة .

وهذا يذكرنا بصيحة الاصلاح والعصرنة التي حمل لواءها رجل السعودية الاول ورئيس مجلس الشورى الشيخ عبد الله ابن الاحمر في بيان منتصف يناير . وجاءت هذه الصيحة كوثيقة ادانة جديدة للنظام، اذ اعترف ان الحكومة هي المسئولة عن نقض وتخريب القوانين التي تصدرها، وانها هي المدعمة الرشوة والفساد والمساعدة على المحسوبية في الترقيه والتنقل، وتجميد التنمية الاقتصادية وسرقة اموال المساعدات

وبعد مجيء المكي، كحل وسط بين ترشيح السعودية (ابراهيم الحمدي) وترشيح الارياني — آل أبو لحوم (محسن العيني)، تصدر الشيخ عبد الله بن الاحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد جبهة المعارضة، وافتتح موسم نشاطه بجولة على قبائل «خولان» ليحرضها باتجاه العمل لاسقاط حكومة المكي «الشيوعية» وأخذ يصدر تعليماته لكل اطراف الحلف السعودي —المكي— الاخونجي للتحرك السريع تدعيما للثقل الذي يمثله الحجري في المجلس الجمهوري. فتحرك الامير محمد بن الحسين، احد امراء الاسرة المالكة في العهد الامامي، في الجيب الملكي منذ ثورة ٢٦ سبتمبر (منطقة الجوف) وأخذ يتصل بالاهالي ويحرضهم ضد الارياني بحجة انه يتعامل مع « الشيوعيين » ! مما دفع بالعقيد حسين المسوري (رئيس هيئة الاركان العامة) بالمطالبة بارسال قوات عسكرية لاخضاع منطقة الجوف ومأرب . فتصدى له ابراهيم الحمدي (نائب القائد العام للقوات المسلحة ومن التيار السعودي)

الارياني

وطالب بارسال القوات الى المناطق الجنوبية المحاذية لليمن الديمقراطية حيث (المخربين)

ويقف آل ابو لحوم (لهم نفوذ قوي في محافظ الحديدة مع جناح ابن الاحمر ، محافظ الحديدة مع جناح بن الاحمر، ويشكلون شريكا قويا. وبرغم موافقتهم على مجيء محسن العيني (صهر سنان) ألا أنهم يتفقون مع ابن الاحمر على ضرورة بقاء هيمنة الاقطاع التقليدي والارستقراطية القبلية ولهذا يتعارضون مع سماسرة الشركات الاحتكارية للتنقيب عن المعادن والنفط (ابراهيم الحمدي —الاصنج— حسين الحبيشي —باسندوه— احمد عبده سعيد) الذين يظهرون وجها ليبراليا عصريا، كتمهيد للاستعمار الجديد . ومثل الاخطبوط يملك السماسرة ارجلا مع كل التيارات، مع الحجري والنعمان والارياني، ويشاركون بشكل قوي في حكومة المكي .

الوزارة — « الشيوعية »

من الغريب حقا أن يجمع التيار التقليدي الاصلاحي (الحجري — بن الاحمر — ال أبو لحوم) على الصاق تهمة الشيوعية بحكومة المكي التي تعبر بشكل جلي وظاهر عن التوازن الثلاثي القائم في السلطة، سواء بممثليها من (الشيوخ) أو (الشباب) وهذه هي نماذج من الحكومة الشيوعية :

— الدكتور حسن مكي، رئيس الوزراء، من اسرة اقطاعية لها دور كبير جدا في تأسيس دولة الادارسة .

— الاستاذ محمد انعم غالبه، وزير الاعلام والتعليم العالي ، ماجستير من امريكا، من جماعة النعمان الكمبرادور) .

— السيد عبد الله حمران، وزير الدولة لشئون الرئاسة، من ممثلي الكمبرادور .

— الاستاذ احمد عبده سعيد وزير المواصلات، خريج جامعة هارفارد بأمريكا (ماجستير اقتصاد)، من ممثلي الكمبرادور (نعماني — امريكي) .

— السيد عبد الله الاصنج وزير الخارجية من القوى المضادة للحكم التقدمي في الجنوب وممثل نشط للكمبرادور والاستعمار الامريكي الجديد .

— السيد محمد سالم باسندوه وزير الشئون الاجتماعية والعمل والشباب من القوى المضادة .

والى جوار هؤلاء ، هناك اثنان من ممثلي الملكين هما الشيخ عبد الله الصعدي (وزير الاوقاف) والشيخ صلاح المصري (وزير الدولة). أما جماعة الارياني فليسوا بأفضل من هؤلاء، حيث تشمل قائمته مجموعات من الاقطاع التقليدي والاصلاحيين

وما تبقى مجموعة من المستقلين والضباط السبتمبريين الذين يمكن تحريكهم خدمة لمصالح الاقطاع والكمبرادور . هذه هي الوزارة «الشيوعية» والتي يريد الجناح السعودي اسقاطها، على الرغم من القناعة العامة التي تسود جميع الاوساط . ان حكومة المكي ماهي الا حكومة انتقالية، سواء لمجيء محسن العيني أم غيره، فالكل يجمع على انها لن تدوم طويلا .

جناح النعمان والانفتاح

جناح النعمان الاشد حماسا للانتقال والارتباط بالرساميل والتجارة الاجنبية لايستند الى ارضية اقتصادية صلبة كالاقطاع في اليمن، وتتعزز مكانته بمقدار تعزيز دور الشركات الغربية ومكاتبها ووكلائها في ايجاد مجالات للاستثمار في الزراعة والصناعة والمواد المعدنية والبترول، ويطرح هذا الجناح ضرورة الانفتاح على العصر وتحديث اجهزة السلطة والادارة بما في ذلك مجلس الشورى والجيش وايجاد سبل التطور الرأسمالي المستقر لطمأنة الشركات الاحتكارية على اموالها التي ستوظفها في الاستثمار . وبذلك يمكن ايجاد دولة قوية، حديثة، قادرة على تقليم اظافر الحركة الوطنية وتشذيبها بين حين وآخر، وقادرة بالتالي على اجتياح الجنوب واسقاط سلطته الديمقراطية .

ويبذل هذا الجناح جهدا كبيرا في تقوية «الاتحاد اليمني» ليصبح المنظمة السياسية الرسمية القادرة بالفعل على تنظيم فئات من البرجوازية الصغيرة في المدينة وكسب اغنياء الفلاحين، وذلك لتوسيع القاعدة الاجتماعية التي يستند اليها تحالف الاقطاع والكمبرادور والارستقراطية القبلية .

جناح الارياني ومعركة مجلس الشورى

ويتميز جناح الارياني بمرونة اكثر في العلاقة مع السعودية واليمن الديمقراطية فهو لايريد قيادة حملة مواجهة ضد السعودية. التي يعتبرها الصديق التاريخي للشعب اليمني، وانما يريد الحد من نفوذها بعد أن فاحت رائحة الخيانة في السكوت على انتهاء اتفاقية الطائف والاسهام بتوقيع اتفاقية جدة من خلال محسن العيني. وهو لايرغب في دق طبول الحرب مباشرة ازاء اليمن الديمقراطية، اذ يراهن على الحوار كمدخل لافراغ السلطة من مضمونها ! وايجاد مدخل لعودة الرجعية الى الجنوب ! ورغم هذا الاعتدال فالارياني على رأس الموافقين على حملة سبتمبر العسكرية ضد اليمن الديمقراطية في صيف ١٩٧٢، وهو على رأس الموافقين على تجديد بيع جيزان وعسير ونجران للرجعية السعودية ، وهو الداعي دوما الى الرساميل الاجنبية وضرورة أن تعمل في البلاد حتى يعم الازدهار والرخاء !!

ويتوقع المراقبون ان تحتدم المعركة مرة اخرى حول مجلس الشورى الذي ستنتهي مدته في اكتوبر القادم. وطالما أن للمجلس الجمهوري الحق في تعيين ٢٥٪ من اعضاء المجلس، فأن هذه النسبة ستشمل توازنا ثلاثيا على غرار توازن المجلس نفسه، ويدور الصراع على النسبة الباقية ٧٥ ٪ التي سيستملكها الانتخاب !

ويسعى جناح الارياني وجناح النعمان الى احداث تغيير في بنية المجلس بحيث تدخله العناصر الليبرالية وتعديل التوازن المختل لصالح جناح الحجري — ابن الاحمر — آل ابو لحوم. وايا كانت الاراء والنتائج، فأن هذا المجلس سيظل مقفلا امام الحركة الوطنية .

لقد وقفت جميع اجهزة الدولة واجنحتها المتصارعة متحدة في مقاومة الثورة والحركة الوطنية وفي معاداة النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية، وستظل كذلك مهما اختل التوازن لصالح اي فريق من المتصارعين ، لان ازمة السلطة كأزمة الفلاء ، لا يمكن ايجاد حل جذري لها في نظام مفتوح للرساميل وممثل للاقطاع والكمبرادور والارستقراطية القبلية ومرتبط بالامبريالية والرجعية . وتظل على عاتق القوى الوطنية والتقدمية مسؤولية استثمار هذا الصراع لصالح تعزيز الحركة الوطنية ودورها وضرورة بناء جبهة وطنية تكون قادرة في المستقبل على اقامة سلطه وطنية تقدمية في صنعاء .

عشية انتخابات الرئاسة الفرنسية

ماذا لو نجح ميتران ؟!

الخامس من ايار — يونيو هو موعد الدورة الاولى لانتخابات الرئاسة الفرنسية .

تعدد مرشحي الاكثرية الديغولية ماذا يمثل من تعارضات ضمن البرجوازية الفرنسية ؟ المرشح المشترك لليسار — فرنسوا ميتران — ماهي الضغوط التي يتعرض لها؟ وماذا لو نجح ميتران ، كما يتوقع العديد من المراقبين ؟ هذه بعض الاسئلة الهامة المطروحة عشية انتخابات الرئاسة الفرنسية. ويحاول هذا المقال الاجابة عليها .

بعد صدمة الايام الاولى اثر وفاة بومبيدو ، بات الذعر هو الشعور الغالب على البرجوازية الفرنسية. على امتداد ١٦ سنة من الحكم، عرفت هذه البرجوازية تماسكا كبيرا . وها أن القيادة السياسية للامين تنشق على بعضها .

لن تتم خلافة بومبيدو بالسهولة التي تمت بها خلافة ديغول. لا بل ان الاكثرية الديغولية وجدت نفسها مهددة بان يجري تمثيلها بواسطة ستة مرشحين للرئاسة. ما سبب هذه البعثرة ؟ الصحافة اليمينية تكاد تجمع على اعتبار المسالة مسالة خلاف بين اشخاص (جيسكار دستان «يكره» شابان دلماس) أو بين قادة قدم (شابان دلماس) وقادة جدد (دستان) للاغلبية الديغولية. الاسباب الرئيسية مختلفة كل الاختلاف وهي تتطلب التعرف على الدور الذي لعبته الديغولية بين الاعوام ١٩٥٨ و ١٩٧٤ .

الميراث الديغولي

خلال تلك الفترة لعبت الديغولية دور القاسم المشترك وعامل التوحيد بين البرجوازية المسيطرة وبين الجمهور الانتخابي اليميني. وهكذا نجحت، خلال ١٦ سنة، في توحيد اليمين على صعيد القاعدة الاجتماعية والقيادة الاقتصادية .

□ على صعيد ادارة الشؤون الاقتصادية عملت الدولة الديغولية على تعزيز سيطرة رأس المال الاحتكاري — وبخاصة الرأسمالية الصناعية التقليدية — على حساب الرأسماليين الصناعيين الحديثين، الاكثر نزوعا نحو اوروبا، بسبب قدرتهم الكبيرة على المنافسة الاقتصادية. وقد اصطدم هؤلاء، في سعيهم لتوسيع السوق، بسياسة ديغول «القومية» التي يدعمها رأس المال التقليدي الاقل قدرة على المنافسة على أن هذا التناقض بين هذين الجناحين من البرجوازية ظل تناقضا ثانويا، لان سياسة ديغول في تجميد الاجور افادت جميع الرأسماليين .

ولكن، بعد أيار ١٩٦٨ ومع احتدام المنافسة الدولية والتضخم المالي، عاد الاتجاه «الحديث» بين ارباب العمل، بدعم من امريكا ومن الشركات المتعددة القوميات (ومنها شركة «أي.تي.تي الشهيرة») الى السعي لاستبدال الفريق الديغولي ولعب دورا هاما في اسقاط ديغول نفسه عام ١٩٦٩. على انهم لم يلقوا طموحهم في شخص بومبيدو. فاذا بهذا التناقض الذي طمسته الديغولية يعود للظهور بعد موت بومبيدو .

□ على صعيد القاعدة الاجتماعية، كان دور الدولة الديغولية الرئيسي يقوم على المساومة بين رأس المال الاحتكاري وبين رأس المال غير الاحتكاري : اصحاب الحوانيت .



شابان دلماس

الحرفيون، وقسم من البرجوازية الصغيرة الجديدة (الموظفون)، مع التضخم المالي للاعوام ٧٠ وازمة الطاقة، وجدت الرأسمالية الفرنسية أن مصدراتها اخذة في الانخفاض ، بينما اكلاف انتاجها أخذة بالارتفاع (خاصة بسبب ارتفاع اسعار النفط). من هنا كانت حاجتها الى توسيع سوقها الداخلي ، وهذا لايتم الا على حساب صغار الرأسماليين. وكانت تلك هي السياسة التي دعا اليها جيسكار دستان ، وزير المالية ، والتي عارضها بومبيدو مخافة خسارة اصوات البرجوازية الصغيرة في الانتخابات. وأذا بالاجراءات المؤيدة للاحتكار التي اتخذتها حكومات بومبيدو تثير تذمر الحرفيين وصغار التجار. وبات الوزير روابيه (المرشح حاليا للرئاسة) الناطق بلسان هذه الفئة داخل الحكومة .

وهكذا، فان الكتلة الاجتماعية التي امنت الانتصارات الانتخابية الديغولية وجدت نفسها تعاني من عدد من الانشقاقات .

□ التعارض، في قمة الهرم، بين ارباب العمل التقليديين — والمعادين للسوق الاوروبية المشتركة — وبين ارباب العمل «الحديثين» والمؤيدين لهذه السوق .

□ في القاعدة، التذمر المتزايد للحرفيين والتجار من سعي الرأسمالية الكبرة لحل ازماتها على حسابهم .

مرشحو اليمين : من يمثلون ؟

بعد تعذر الاتفاق على مرشح موحد للبرجوازية ، عمد كل جناح منها الى محاولة فرض مرشحه. شابان دلماس يمثل اكثرية ارباب العمل التقليديين. بينما جيسكار دستان يلقى الدعم من البرجوازية المصرفية، التي لاتثق بالاستثمارات الصناعية وتفضل المضاربة العقارية (والد جيسكار دستان عضو في مجلس ادارة الاحتكار العالمي «أي.تي.تي. »). وفي الوقت نفسه، يطمح دستان الى كسب تأييد ارباب العمل الحديثين الذين يمثلهم جان جاك سرفان شرايبر، صاحب مجلة «الاكسبرس» وزعيم الحزب الراديكالي. لكن هذه يتردد بين دستان وبين ميتران. هذا الجناح «الحديث» من البرجوازية يطمح في تحويل ميتران الى نسخة فرنسية عن ولسن او براندت، والى حامي لـ«السلم الاجتماعي». لكن الفارق بين فرنسا من جهة وبين بريطانيا والمانيا الغربية من جهة ثانية هو قوة الحزب الشيوعي الفرنسي وارتباطه مع الحزب الاشتراكي بواسطة «البرنامج المشترك» ومن هنا تردد ارباب العمل الحديثين، وانحياز قسم منهم الى جانب جيسكار دستان.

أما بالنسبة لقطاع هام من البرجوازية الصغيرة التقليدية، فان مرشحها هو بالتأكيد الوزير «روابيه» الذي يسعى الى كسب اصوات جميع مؤيدي « النظام والاستقرار » .

من يبقى في الدورة الثانية

ولما كانت انتخابات الرئاسة تجري على دورتين، فان مرشحي الاكثرية الديغولية سوف يتنافسون في الدورة الاولى ، دون ان يلتفوا حول المرشح الذي جمع اكثر نسبة من الاصوات في الدورة الثانية. من هنا كانت المنافسة على اشدها بين دلماس ودستان لكسب اكبر عدد من الاصوات في الدورة الاولى للفوز بمرشح اليمين ضد اليسار. وفي هذه المنافسة، يسعى دلماس الى المحافظة على الاصوات العملية التي تملكها الديغولية عبر تقديم الوعود الغامضة حول «الاصلاحات الاجتماعية»، أما دستان فهو يسعى الى كسب اكبر عدد من اصوات «الوسط»، أي اصوات اليمين المعادي للديغولية .

وتجدر الملاحظة ان اجهزة الدولة التي كانت، في السابق، تصب كل ثقلها الى جانب مرشح الحكم، تجد ولاءها موزعا الان بين مختلف مرشحي اليمين، وهم رئيس وزراء سابق ووزيران سابقان .

يبقى التقديرات . الراجح في معظم التقديرات هو احتمال نيل جيسكار دستان عددا من الاصوات اكبر من اصوات شابان دلماس . ذلك انه الاوفر حظا في كسب اصوات البرجوازية الصغيرة التقليدية ومجابهة ميتران كافضل مرشح لليمين الموحد .

اليسار والجبهة المؤيدة لميتران

أما بالنسبة لليسار، فالغالب هو الوحدة. الحزب الشيوعي ايد ميتران كمرشح مشترك لليسار منذ البداية. والواقع أن الحزب الاشتراكي كان يفضل لو أن الحزب الشيوعي قدم مرشحا عنه للدورة الاولى، بحيث لايبدو الحزب الاشتراكي مدعوما منذ البداية من قبل الحزب الشيوعي. لكن هذا الاخير يعلم أن ميتران قادر على نيل اصوات تزيد عن اصوات مرشحه كما انه لايريد اعطاء ميتران مبررات التملص من التحالف الوثيق بين الحزبين ارضاء للوسط المعادي للشيوعية. لذا، رفض الحزب الشيوعي تقديم مرشح عنه .



جيسكار دستان

ميتران

كذلك نال ميتران تأييد «الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للشغل» وهو ثاني اكبر اتحاد نقابي عمالي في فرنسا بعد «الاتحاد العام العمالي» الذي يسيطر عليه الحزب الشيوعي وكان الاتحاد الاول مترددا بشأن «البرنامج المشترك» خلال الانتخابات النيابية في العام الماضي. لكن خطا، بموقفه الاخير، خطوة حاسمة نحو التحالف مع الحزبين الاشتراكي والشيوعي. وقد سار «الحزب الاشتراكي الموحد» في نفس الاتجاه عندما اعلن تأييده هو ايضا لميتران .

والواقع أن انحياز «الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للشغل» و«الحزب الاشتراكي الموحد» (الذي يملك مواقع نفوذ هامة داخل هذا الاتحاد العمالي) الى تحالف اليسار اصطدام بعقبة. وهي ترشيح «بياجيه»، عضو الاتحاد العمالي والحزب الاشتراكي الموحد الذي قاد اضراب عمال مصنع الساعات «ليب» الشهير وما رافقه من تجربة فريدة في التسيير الذاتي العمالي لذلك المصنع. ايد بياجيه الماويون والتروتسكيون على مختلف اتجاهاتهم، وكان الهدف من ترشيحه الضغط على ميتران «من اليسار» وادانة المنحى «الاصلاحي» للبرنامج المشترك، كما كان الهدف استقطاب اصوات اليسار غير المنضم لحلف الحزب الشيوعي — الحزب الاشتراكي خلال الدورة الاولى (ومن ثم التصويت لميتران في الدورة الثانية). وقد ادى ترشيح بياجيه الى هزة عنيفة داخل الحزب الاشتراكي الموحد، ألا أنه عاد فسحب ترشيحه .

حسابات الجناح التكنقراطي من الحزب الاشتراكي

ما من شك في أن ميتران يتعرض لضغوط عديدة «من جهة اليمين» لجره نحو مواقف وسطية. وها ان مجلة «نوفيل اوبسرفاتور» ، الناطقة بلسان الجناح التكنقراطي في الحزب الاشتراكي، تدعوه الى انتهاج سياسة «معتدلة»، هي وحدها الكفيلة بجعله يفوز بأكثر من ٥٠ بالمئة من اصوات الناخبين منذ الدورة الاولى . وتوصي المجلة ميتران بأن «يشير الى البرنامج المشترك» بين الحين والاخر، «كي لايغضب الشيوعيين» ولكن مع التأكيد على الطابع الكلامي لهذه الاشارات. والذي تقترحه «نوفيل اوبسرفاتور» الديغوليين للحكم كما تكسر احتكار الحزب الشيوعي في القيادة المعارضة، وذلك عن طريق استمالة «التكنقراط اليساريين» الذين كانوا يتعاونون مع الحكم الديغولي. وتلتقي هذه المجلة مع «الاكسبرس» المعبرة عن وجهة نظر «الراديكاليين» التي تعتبر ان

المصيبة الكبرى ليست في تمثيل الحزب الشيوعي في الوزارة وانما هي في تطبيق البرنامج المشترك .

يبقى ان المجموعات التروتسكية قدمت مرشحين بعد فشل ترشيح بياجيه كمرشح واحد لليسار غير المنضم الى تحالف الحزب الشيوعي — الحزب الاشتراكي . وهما الان كريفين (عن فرع الاممية الرابعة) وارليت لاغييه (منظمة «النضال العمالي»)، وهدف هذين الترشحين «عدم منح ميتران تأييدا غير مشروط من قبل الطبقة العاملة» واستغلال اجهزة الاعلام (الراديو والتلفزيون) للدعاية لهذا الخط. لكن الطرفين يدعوان الى تأييد ميتران في الدورة الثانية» اذا لم يعقد ميتران اتفاقا مع الوسط او مع اليمين». أما مجلة «الليبراسيون» (التحرير) الناطقة بلسان بقايا «اليسار البروليتاري» الماوي فكانت تقف الى جانب ترشيح بياجيه، لكنها تعتبر المرشح المشترك لليسار مجرد «مهزلة» هذا على الاقل ما كتبه جان بول سارتر على صفحاتها، وهو الذي يزداد توغلا في الصهيونية والصبيانية كلما تقدم به السن واشتدت وطأة «عقدة ذنب المثقفين» عليه !

ميتران ... لو نجح

هيئات الاحصاء والمراقبون يرجحون فوز ميتران في اكثريتهم العظمى . وهذا احتمال معقول بسبب زعزعة اركان السلطة الديغولية ، بعد ١٦ سنة من الحكم، وارتفاع التعبئة النضالية وسط الجماهير .

وميتران ، فيما لو نجح ، سيجد نفسه امام سياستين :

□ سياسة اصلاحات « عائلة » وهذا ما يرجوه التكنقراط في الحزب الاشتراكي . على أن هذه السياسة سوف تستنفر الطبقة العاملة ، المعبأة والتي تتحمل كل نتائج ازمة الرأسمالية الفرنسية، وتهدد بتجاوز الحركة العمالية للتيارات الاصلاحية تماما كما حدث ايام حكم « الجبهة الشعبية » عام ١٩٣٦ .

□ سياسه الالتزام بتطبيق «البرنامج المشترك» . وهذا ما يضغط باتجاهه الحزب الشيوعي. وهذه سياسة سوف تستفز المعارضة البرجوازية الشرسة، فتعمد هذه الى سحب الثقة من رئيس الوزراء الاشتراكي والدعوة لانتخابات نيابية جديدة . ويلجأ اليمين الى التكتل مع « الوسط » من اجل « قطع الطريق على انتصار الشيوعية » ، كما يرددون .

ميتران، فيما لو نجح ، سيجد نفسه مضطرا للتوفيق بين هاتين السياستين . ومهما يكن من امر، فأن انتصار « المرشح المشترك لليسار » هو الذي يفتح كل احتمالات تسديد ضربات جادة لرأس المال الكبير وانجاز عدد من الخطوات الديمقراطية . اما وضع فرنسا على طريق بناء مجتمع جديد ، فمرهون لابعد حد بمدى تعبئة الطبقة العاملة وضغطها على القيادات الاصلاحية .

مع انتصار ميتران ؟ نعم بالتأكيد ولكن دون اوهام . مع هذا الانتصار تبدأ المعركة ولا تنتهي . فرنسا ليست التشيلي . وميتران التكنقراطي اليساري ليس الليندي الماركسي .

والحزب الاشتراكي الفرنسي (عضو « الاممية الثانية » مع غولدا مائير وويلي براندت) ليس الحزب الاشتراكي التشيلي، باتجاهه اليساري الواضح وقاعدته العمالية. لكن دون دروس التجربة التشيلية تبقى : تسلم الحكم يفتتح معركة كسر اجهزة الدولة البرجوازية وتسلم الطبقة العاملة للسلطة الفعلية ، ولا يختتمها !

الحبشة

التحركات الجماهيرية مستمرة وفشل محاولات التحريض الطائفي

لم تبق فئة واحدة في الحبشة .. لم تتحرك مطالبة بحقوقها ، بعد ان تزعزعت اركان السلطة المركزية الديكتاتورية للحلف الرجعي — الاقطاعي الحاكم في اديس ابابا .. من جراء سلسلة التمردات العسكرية التي وقعت في البلاد .

وقد كانت الحركة العمالية (ولم تزل) في طليعة القوى التي دشنت التحرك ضد الطبقات الحاكمة من خلال المظاهرات الصاخبة والاضرابات المستمرة التي شملت كافة مرافق الحياة الاقتصادية في البلاد ، وكان اخرها اضراب عمال البريد . وفي ضوء هذه التطورات اعلن الاتحاد العام لنقابات العمال الحبشيين ان «الحركة العمالية باتت هي القائدة الفعلية للنضالات الشعبية والمدافع الحقيقي عن الجماهير » .

وللمرة الاولى في تاريخ الحبشة ، قامت ظاهرة صاخبة شقت شوارع اديس ابابا ، قوامها نحو ٥٠ الف شخص من الجالية الاسلامية ، تطالب برفع الاضطهاد عن هذه الجالية .

وبالرغم من الطابع الديني الذي اكتساه هذا التحرك ، الا انه كان مؤشرا على ان هذه الجالية التي تعد الان نحو ٥٠ بالمئة من سكان الحبشة ، كانت تعبر عن الاضطهاد والقهر الطبقيين اللذين تعاني منه هذه الفئة من السكان بسبب انتمائها الديني وسرعان ما انضمت اليها عشرات الالوف من العمال والعاطلين عن العمل من مختلف الاديان .

وقد سارع النظام الرجعي الى انتهاز فرصة هذه المظاهرة ، وحرض مؤيديه من المسيحيين على القيام بتظاهرة مضادة ، في محاولة لاشعال الفتنة الطائفية التي قد تجذب انتباه الجماهير بعيدا عن الازمات التي تعاني منها . ولكن رئيس الحكومة الحبشي اندلكا نشوما كونين وجد ان نشوب اضرابات طائفية لن يفيد النظام في الوقت الحاضر ، فعمد الى منع قيام التظاهرة المضادة .

وقبل العمال والجالية الاسلامية ، تحرك صغار القساوسة ضد كبار رجال الكهنوت منددين بالتحالف غير المقدس بين هذه الفئة وبين طبقة الاقطاعيين المتسلطة . ومعروف ان الكنيسة والاقطاعيين يسيطرون على معظم الاراضي الزراعية في الحبشة .

ويبقى ان تحرك كل فئات وطبقات الجماهير الحبشية المضطهدة ، يعكس التمخضات الجماهيرية العنيفة التي ستمهد الطريق امام الشعب الحبشي للاطاحة بالنظام العفن في اديس ابابا .

ايطاليا / المزيد من استفزازات السلطة ضد اليسار

لا تزال الشرطة واجهزة القمع الايطالية تواصل استفزازاتها ضد اليسار في ايطاليا .

في ١٦ نيسان — ابريل الجاري ، اقدمت مجموعة زعم انها من اليسار على اختطاف احد المدعين العامين . وفي ٢١ منه ، جرت محاولة نسف خط سكة الحديد في فلورنسا ، وهي منطقة تمنح ما يزيد عن ٦٠ بالمئة من اصواتها للحزب الشيوعي الايطالي . وادعت الشرطة ان المحاولة من صنع اليسار .

ان تكرار سياسة التوتير والاستفزاز شاملة ومدروسة . فقد اعتقل الجيش مؤخرا عشرة جنود ، جميعهم مناضلون في منظمة «الطليعة العمالية» اليسارية ، بتهمة التجسس . وكانت « الحرية » اشارت الى مناورات تدريب الجيش الايطالي على اعتقال قادة ومناضلي اليسار والنقابات في الاونة الاخيرة ، وادانت «الطليعة العمالية» (افانغوارديا اوبيراي) هذه المناورات الاستفزازية . هذا وقد سرقت سيارة احد قادة هذه المنظمة ، ثم وجدت لاحقا وهي مليئة بالمتفجرات . وبهذه الحجة ، اقدمت الشرطة على اقتحام كل مراكز منظمة «الطليعة العمالية» وتفتيشها .

وحقيقة الامر ان السلطة الايطالية تسعى لحرف انظار الجمهور عن فضائح البرجوازية وسياسييها المتكاثرة ، وفضائح كبريات احتكارات النفط . كما تسعى لطمس «قضية فالبريدا» . وفالبريدا فوضوي حكم عليه باربع سنوات سجن بتهمة رمي قنبلة على احد المصارف . ثم تبين ان المسألة استفزاز قام به الحزب الفاشي بتشجيع من البوليس . وها ان السلطة مضطرة لتقديم ثلاثة من اعضاء التنظيم الفاشي الى المحاكمة.

وهكذا يتصاعد جو الازمة في ايطاليا ، خاصة مع اقتراب الاستفتاء حول الطلاق في ١٢ ايار — مايو القادم . وان احتمال قيام انقلاب عسكري ، دفع نحو تشكيل لجان الجنود القاعدية للتصدي لاية مغامرة عسكرية قد يلجأ اليها الضباط الفاشيون .

انتخابات الرئاسة في كولومبيا : / الخيار بين الانقلاب العسكري وتجديد الثقة لابناء الطغمة الحاكمة

عجبا لها من انتخابات لرئاسة الجمهورية في كولومبيا . فالمرشحون الرئيسيون الثلاثة الفارا هور تادو (محافظ) وماريا مروخاس (اصلاحي) والفونسو ميشلسن (ليبرالي) هم ابناء رؤساء سابقين للجمهورية .

وقد فاز ميشلسن الاصلاحي تحت شعار تحقيق اصلاح زراعي «معتدل» . والمجلس النيابي يغلب عليه كل من المحافظين والليبراليين، دون ان ترجح كفة احد هذين الطرفين . والحزب المحافظ يمثل بالدرجة الاولى ارستقراطية الارض التي ترفض اي اصلاح زراعي مهما كان معتدلا . اما ميشلسن ، الذي يمثل الدوائر التابعة للامبريالية الاميركية ، فانه يدرك ان وعوده ليست قابلة للتنفيذ بسهولة . خاصة وان الجيش يراقب بحذر ما يجري ، والعديد من ضباطه هم الاتباع المخلصين للجنرال بينوشيه ، سفاح الشعب التشيلي .

وهنا كل مهزلة «الخيار الديمقراطي» المطروح على الكولومبيين . اذا ما صوتوا لاحد مرشحي اليمين ، فسوف تكون لهم حكومة يمينية . اما اذا ما صوتوا من اجل مرشح يساري (وقد قدم الحزب الشيوعي ترشيح احد اعضائه لرئاسة الجمهورية) ، فسوف تفرض عليهم حكومة يمين متطرف بواسطة الجيش !

وهكذا ، ففي كولومبيا — احد البلدان القليلة التي لا يحكمها العسكر مباشرة — « الخيار » واضح : اما اعادة انتخاب ابناء رؤساء الجمهورية السابقين واما الانقلاب العسكري !!

كمبوديا

انتصارات عسكرية جديدة للثوار

شدد الثوار الكمبوديون الخناق على عصابة لون نول في فنوم بنه ، بعدما احرزوا في الاسبوع الماضي انتصارات عسكرية باهرة، تمكنوا خلالها من سحق عدة مواقع للقوات العميلة واسروا مئات من الجنود المرتزقة .

ويوم الثلاثاء الماضي ، حاصر الثوار الوفا من الجنود الحكوميين في رأس جسر لا يبعد سوى ٢٩ كيلو مترا عن العاصمة ، فقتلوا العديد منهم واسروا الباقين ، فيما كان المرتزقة يحاولون الفرار . وقد اعترفت عصابة لون نول في بيان مقتضب ان ١٥٠ جنديا قد قتلوا واصيب ١٢٥ اخرون بجروح ، فيما قالت ان ٢٥٠ جنديا اخر قد اعتبروا في «عداد المفقودين» !!

وفي اليوم التالي ، اقترب الثوار الوطنيون من فنوم بنه ، وباتوا على بعد ثمانية كيلو مترات فقط منها ، حينما اجتاحوا موقعا حكوميا وقتلوا ٨٠ مدنيا من المدافعين عن موقع «كوسي كرابي» على الضفة الشرقية من نهر «باساك» الذي يحاصره الثوار منذ ثلاثة اشهر . وهذا هو تاسع موقع حكومي يسقط بأيدي الثوار خلال الاسبوعين الماضيين .

الاراضي المحتلة

ترشيح اسحق رابين .. دليل جديد على استمرار الأزمة وعمقها داخل اسرائيل!

لقد تم انتخاب رابين كمرشح لتأليف الحكومة الاسرائيلية الجديدة .. ومجيء مرشح اميركا المفضل يعطي القيادة الاسرائيلية أفضل الفرص من اجل ضمان التوافق الكامل والتكتيكي في خطواتها مع سياسة الامبريالية الاميركية على نطاق المنطقة ككل . الا ان نتائج الانتخابات داخل حزب العمل اتت برابين، ومواقف مختلف الكتل السياسية داخل التجمع الحاكم وخارجه لا تدلل على اي حد من الهبوط في مستوى الازمة السياسية الطاحنة التي تعصف باسرائيل منذ الحرب ، وما يتصل بها من ازمات اقتصادية وعسكرية .

لقد لعب رابين دورا اساسيا في حل المسائل المتعلقة بالتسليح والمساعدات الاقتصادية والتكامل في الادوار السياسية منذ حرب ٦٧ بين اميركا واسرائيل، عندما تم تعيينه سفيرا في واشنطن .. ويبدو ان صلاته الاميركية الوطيدة تعزز الان من وزنه السياسي الداخلي في وقت تحتاج فيه القيادة الاسرائيلية اكثر من أي وقت مضى الى تحقيق انسجام كلي وكامل في سياستها التكتيكية مع امريكا والى تامين اقصى المساعدات الاقتصادية والعسكرية، في الوقت الذي تعمل فيه الامبريالية الاميركية بكل ثقلها على تحقيق حل اميركي للصراع الدائر يضمن توسيع دائرة نفوذها في المنطقة. ومنذ لحظة انتخابه اكد في خطابه العلني «اننا لانستطيع ان نكون غير متأثرين بمواقف دول اخرى ، وينبغي خاصة ان نأخذ بعين الاعتبار موقف صديقتنا الولايات المتحدة ... ولكن الاهم من هذا كله، انه ينبغي علينا الحفاظ على مقتضيات بقائنا حتى لو لم تكن جميع خطواتنا مقبولة من جانب اصدقائنا !! » وهذه الاضافة الاخيرة لا يستطيع أي زعيم صهيوني ان يتوقف عن تكرارها في معرض التشديد على المصالح الصهيونية الخاصة ضمن اطار مصالح الامبريالية الاميركية العامة على نطاق المنطقة!

ورغم نجاح رابين في ترشيحه، فلم يستطع اشد انصاره حماسا الا أن يبدي تشاؤمه تجاه تمكن رابين من تشكيل حكومة جديدة. فقد اكد بنحاس سابير الرجل الاقوى داخل حزب العمل والذي لعب الدور الرئيسي في ترشيح رابين ، انه يدرك بأنه لا توجد امكانية لتأليف حكومة جديدة، وان حكومة مائير الانتقالية ستستمر لغاية اجراء الانتخابات الجديدة .. وكل ما حصل هو فقط لتحديد مرشح الحزب لرئاسة الحكومة التي ستشكل بعد الانتخابات !! وبكلمات اخرى فان معركة الترشيح التي خاضها سابير — الون — رابين داخل الحزب كانت جزءا من معركة التحضير السياسية للتأثير في مجرى الانتخابات القادمة ومن اجل اضعاف نفوذ الاجنحة الاخرى داخل الحزب .. خصوصا وأن نجاح رابين تم باغلبية بسيطة تبلغ حوالي ٥٤٪ من اصوات المندوبين في اللجنة المركزية مقابل ٤٦٪ حصل عليها شمعون بيريز مرشح « الصقور » الذي دعمه دايان وجزءا من كتلة مائير نفسها .

لقد جاءت معركة ترشيح رابين لتدلل من جديد على عمق الازمة السياسية واستمرارها بنفس الشدة ... وهو الامر الذي تدركه غالبية الكتل ويدفعها الى التسليم بضرورة اجراء انتخابات جديدة في الخريف المقبل. وتضغط الاطراف المضادة لدايان على اجراء الانتخابات بعد نشر التقرير النهائي للجنة « اغرانات » حول التقصير في الحرب من اجل استخدامه كسلاح سياسي في معركتها .

ومشكلة رابين هي في ضمان تشكيل الحكومة بحيث تضم مختلف الكتل المشاركة في الحكومة السابقة حتى يضمن اغلبية بسيطة في الكنيست حول حكومته. ويواجهه في البداية التمزق الحاد الحاصل داخل حزب العمل والذي عبرت عنه نتائج معركة ترشيحه. كما ان الحلفاء الاخرين داخل الحكومة السابقة مثل المفدال يصرون على اجراء تغيير جذري في تركيب الحكومة بحيث تضم ممثلي (ليكود) وتتحول الى « حكومة تكتل وطني »، الامر الذي يشاركهم فيه الى حد بعيد تكتل « الصقور » داخل حزب العمل نفسه والذي صوت لصالح بيريز ضد رابين. ويرفض المفدال انطلاقا من هذا الموقف اجراء اية انتخابات جديدة، اصرارا منه على تشكيل حكومة تكتل وطني تضم اليمين الصهيوني المتطرف . ويدرك رابين ان حكومة من هذا النوع ستكون مشلولة وعاجزة عن اتخاذ اي موقف سياسي في ظل الوضع المتحرك والمليء بالتطورات الحادة المرتقبة، كما يدرك ضعف اية حكومة يمكن ان تأتي اعتمادا على اقلية في الكنيست أو زيادة في عدد الاصوات توازي حوالي ٦١ من مجموع اعضاء الكنيست للبالغ ١٢٠ عضوا ، في حال استثناء المفدال من التشكيلة الحكومية .

هذا كله يدلل على ان معركة ترشيح رابين كانت استمرارا للازمة الاسرائيلية الطاحنة وجزءا من المعركة التي تخوضها مختلف الكتل من اجل ابراز قواها تحضيرا للانتخابات القادمة . ويؤكد الون احد «أبرز مؤيدي رابين عن شكه في امكانية نجاح رابين في تشكيل حكومته رغم رغبته الشديدة في قيام هذه الحكومة .» وتجمع مختلف الاطراف ان حكومة مائير ستظل باقية كحكومة انتقالية حتى مجيء الانتخابات، مما يرشح الازمة السياسية لمزيد من التصاعد والتعقيد .

رابين بعد انتخابه

ان رجل اميركا المفضل يواجه الان مهمة تعزيز التكييف بين المصالح الصهيونية التوسعية والعدوانية وبين مصالح الامبريالية الاميركية الرامية الى تدعيم نفوذها وتوسيع استعبادها لشعوب المنطقة . ومعارك الشهور القادمة الداخلية في اسرائيل تستهدف تحقيق مثل هذا التكيف من جانبه ، ومحاولة امتصاص كل اشكال النقمة والتمزق الداخلي التي تزيدها الازمة الاقتصادية حدة، ويغذيها باستمرار التناقض الواقع بين الرغبة في الابقاء على السياسة العدوانية والتوسعية وبين الافلاس الواقعي المتزايد لهذه السياسة كما تجلى بعد الحرب .. وهو الامر الذي بدأت تتلمسه اعداد متزايدة من السكان داخل دولته .

فلسطين

الجبهة الوطنية تصدر عددها الأول
استمرار النضال الجماهيري والمسلح

ذكرت الانباء الواردة من الوطن المحتل، أن الجبهة الوطنية الفلسطينية قامت بتوزيع بيان سياسي خلال الايام الاولى من شهر اذار — مارس الماضي، كشفت فيه عن تواطؤ النظام الهاشمي العميل مع سلطات العدو المحتل وتوجههما المشترك لضرب الحركة الشعبية الصاعدة في عمان ومناطق الاحتلال في وقت واحد . تضامنا مع نقابة المحامين في عمان ، اضربت نقابات المحامين الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، تاكيدا على مساندتهم لنضال الحركة النقابية في الاردن .

فجاء رد الملك بمزيد من التآمر على نضالات المحامين الفلسطينيين في الضفة الغربية بزرع العملاء بين صفوفهم ومحاولات افشال اضرابهم البطولي وشل تحركاتهم النقابية المشروعة . مما دفع الجبهة الوطنية الى اصدار بيانها المذكور الذي جاء فيه :

«لقد كان الموقف المشرف لنقابة المحامين والرد الرادع الذي أصدره المحامون في الضفة الغربية ، صفعة هوت على وجه السلطة في عمان واعوانها في الارض المحتلة، وعرت مواقف الخارجين على اجماع المحامين، تلك المواقف التي اتسمت طيلة فترة الاحتلال، بالخنوع للحكم العسكري والتآمر معه ضد مناضلينا الابطال ... ولقد كان موقف هؤلاء الخارجين، حديث كل قريب وبعيد، ولن ينسى لهم شعبنا كل مواقفهم المتخاذلة امام الاحتلال والموافقة على محاكم التمييز ، وتغيير الشريعة المعمول بها في القدس، وادخال ما يناسب المحتل في عمله القضائي .

ان هذا الموقف، الذي وقفه هؤلاء الخارجون، الذين يحاولون لبس لبوس الوطنية والمصلحة الهامة الان، من اجل المعاونة في انقاذ سفينة اسرائيل. ونظام الحكم في عمان، بعد تشرين المجيد، لايمكن الا أن يدان من قبل جماهيرنا، وأن اية محاولة لنظام الحكم في عمان للمساعدة في تمييع او فك اضراب ابطالنا المحامين الشرفاء انما تزيد من التأكيد على خيانة هذا النظام. أن الجبهة الوطنية الفلسطينية تستنكر بشدة، موقف السلطة الاردنية، وتواطؤها الواضح في كسر مقاومة شعبنا ومحاولة ربطه بعجلة الامبريالية والعمالة .»

مجلة فلسطين : صوت الجبهة الوطنية

هذا واصدرت الجبهة الوطنية منذ ايام قليلة مضت العدد الاول من جريدة فلسطين الناطقة بلسان الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل، وقد شرح المقال الافتتاحي للصحيفة المذكورة : مهام الثورة الفلسطينية في الظروف الراهنة والدور الخاص للجبهة الوطنية على صعيد مناطق الاحتلال، وكشفت الصحيفة في مقال لها عن تحركات الملك حسين المشبوهة، وسعيه لدى العدو الصهيوني لاعادة سيطرته على الضفة الغربية بعد جلاء الاحتلال عنها، واكدت الصحيفة على اهمية العمل وبحزم من اجل انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره على ارضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وقالت الصحيفة «ان الملك حسين يمارس ادعاء ان له حقا موازيا لحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، ويجرى اتصالات مستمرة مع العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية لتامين حصته في اية تسوية يتم التوصل اليها، وربطت جريدة فلسطين بين النيات الهاشمية والتحرك الصهيوني الحالي لاقامة (الدولة البريئة)، واوردت «فلسطين» دلائل عن المخططات الصهيونية لاقامة «الدولة» عن طريق تشكيل مجلس للمديرين (على شكل مجلس وزراء) يتصل من خلال رئيسه بسلطات الاحتلال الصهيوني .

الجماهير تجدد ثقتها

ومن جهة اخرى، ذكرت الانباء الواردة من الوطن، أن الحكام العسكريين الصهاينة قاموا باستدعاء ممثلي القطاعات الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية ، وقطاع غزة خلال الاسبوع الثاني من شهر ابريل — نيسان حيث القيت عليهم اسئلة استهدفت معرفة مدى ولائهم لمنظمة التحرير الفلسطينية ومساندتهم لها ، وكانت ابرز الاسئلة التي وجهت اليهم : من يمثل الشعب الفلسطيني وجاء الرد صفعة العسكريين الصهاينة ، عندما أبدى ممثلو قطاعات شعبنا تمسكهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ، واعلنوا على اسماعهم تجديد العهد لمنظمة التحرير ممثلا ..

شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني في الوطن ومختلف مناطق الشتات .

* هذا وكانت المؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة قد رفعت مذكرة بتاريخ ٥—٤ الى كل من المنظمات العربية والدولية التالية :

سكرتارية هيئة الامم المتحدة — لجنة حقوق الانسان — هيئة الصليب الاحمر الدولي — اتحاد نقابات المحامين العرب — والى الراي العام العربي والعالمي اعلنت فيها عن اصرارها على مواصلة التصدي لمخططات الاستيطان وسياسة الارهاب التي يمارسها العدو بحق الشعب الفلسطيني في مناطق الاحتلال، ومما جاء في المذكرة : «في كل مناطق الضفة والقطاع، في القرى والمدن، تعمد سلطات الاحتلال، الى تفريغ ومصادرة للارض بمئات الالوف من الدونمات، واخلاء للسكان كما جرى ويجري في مدينة القدس، بامر من المحاكم ودوائر الاحتلال، حيث تقوم بحفريات في المقدسات، وحول الممتلكات ... وخلافا للمادة (٥٣) من وثيقة جنيف لحقوق الانسان، والتي تحظر ايقاع الضرر بالشعب المحتل سواء كان في حرياته، او انسانيته، او ممتلكاته، فان عمليات دوائر الاحتلال لازالت تتكرر ..

هذا وكانت صحيفة الشعب الصادرة بتاريخ ٥—٤—٧٤ قد نشرت نص المذكرة موقعة من قبل عدد من رؤساء البلديات والهيئات الوطنية والمنظمات النسائية، واتحادات ونقابات العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة .

تصاعد العمليات يثير مخاوف الصهاينة

وخلال الايام الماضية قام الثوار بنشاطات عسكرية مكثفة شملت معظم مدن وقرى الوطن المحتل .

مساء الاثنين ٢٤—٤ تم تدمير سيارة عسكرية للعدو واصابة اثنين من جنوده في هجوم للثوار على مخفر لشرطة العدو في بيت حنينا شمالي مدينة القدس. وفي وقت سابق، انفجرت عبوات حارقة اسفل خزانات «حليقات» قريبا من مدينة المجدل عسقلان شمالي غزة، وقد اشتعلت النيران في الخزان رقم ٥١٤٧٣ ومن ثم امتدت الى الخزانات المجاورة. وفي ٢٣—٤— ادى انفجار لغم في منطقة نحال توت بالغور الشمالي الى تدمير سيارة للعدو وقتل ثلاثة من جنوده كانوا على متنها .

هذا، واعترفت صحف العدو الصهيوني، بسلسلة من النشاطات العسكرية وقعت منذ بداية شهر ابريل — نيسان، وحيث لم يعد بالامكان اخفاؤها بعد ان عمت مختلف مناطق الاحتلال، وبعد ان رافقتها موجات ذعر متعاقبة في اوساط المستوطنين الصهاينة

* في ٨—٤ ذكرت دافار «أن الفدائيين الفلسطينيين، نفذوا عملية تخريبية في معمل توضيب الحمضيات، العائد لصاحب البيارات الاسرائيلي يوسف كرني. واضافت الصحيفة «أن قيمة الخسائر لم تعرف بعد، ولكنها تقدر حتى الان بنحد اربعة ملايين ليرة اسرائيلية، وقد تم هدم اجزاء كبيرة من المعمل وتخريب مواد كبيرة للتوضيب، وكميات من الحمضيات»، وحول تنفيذ العملية قالت الصحيفة المذكورة «ان جماعة كبيرة من الفدائيين نفذت العملية — وقد اطلع بعض افرادها على انظمة العمل. فقد وصلوا الى المعمل في الساعة العاشرة ليلا، وتوزعوا الى عدة خلايا، وقام اربعة ملثمين منهم بالسيطرة على الحارسين، وهددوا بالسلاح العمال الفنيين ، وسجنوهم جميعا في احدى الزوايا، ووزعت خلية أخرى المواد المتفجرة على زوايا المبنى، وداخل الماكينات، والاجهزة وسكبت ايضا مواد قابلة للاحتراق، وقد اشعل الفدائيون النار وانصرفوا، ويعتبر هذا المعمل اكبر معمل للتوضيب في اسرائيل وقد اقامه كرني منذ نحو ست سنوات بالقرب من «الخط الاخضر» — م.د.ف. عدد ٨—١٦—٤ .

* وفي ٤—٤ وقع انفجار في التعاونية الاستهلاكية « هامشبير » في تل ابيب ادى الى حدوث اضرار طفيفة، واتضح من التحقيق ان المواد المتفجرة، وضعت في اسطوانتي غاز بطول ١٥ سم ، شغلتا بواسطة ساعة. وقد اعتقلت الشرطة العشرات من العرب — دافار ٥—٤ — المصدر السابق .

* كما انفجرت عبوة ناسفة الصقت بواسطة مادة لاصقة، بالجهة الخارجية لزجاج احدى نوافذ باص «ايفر»، عندما كان في طريقه من القدس الى نفي — يعقوب شمالي المدينة، واتضح أن العبوة تزن ١٠٠ غرام وقد تحطمت نافذة بسبب الانفجار. اعترفت بذلك هاآرتس بتاريخ ٥—٤ .

* وذكرت دافار ايضا انه بتاريخ ٨—٤ وقع انفجار داخل سيارة باص في زخرون يعقوب أدى الى بعض الاصابات .

* ونشرت معاريف في نفس اليوم نبأ، عن حرق مكاتب الهستدروت في القدس الشرقية وقالت : انه تبين من التحقيق ان مجهولين دخلوا المبنى، وجمعوا اثاث المكتب ووثائق مختلفة في غرفتين، وسكبوا عليها النفط واحرقوها. وفي نبأ اخر نشرته الصحيفة المذكورة « انقوات الامن عثرت على مواد متفجرة بالقرب من واجهة فرع بنك ديسكونت في شارع غزة الرئيسي»، واضافت «أن قنبلة القيت منذ شهر على صاحب هذا البنك» .وفي نبأ ثالث ذكرت معاريف، ان مجموعة من فتيات قرية طوباس بمنطقة جنين، قمن بمهاجمة عدد من الجنود الاسرائيليين بالحجارة » ، كما تم العثور على نشرات في جنين ونابلس تدعو السكان الى الاستمرار في النضال حتى يتم طرد المحتلين ..

اعتقالات واحكام بالسجن !

وعلى اثر هذا النشاط المتصاعد توالت حملات الاعتقال في مختلف مناطق الاحتلال .

فقد قامت سلطات العدو باعتقال ستة من الشبان العرب في مدينة جنين بتهمة الانتماء للمقاومة ، والقيام بتوزيع منشورات تندد بالاحتلال وتدعو الى مقاومته. وفي تقرير «الوفا» من الارض المحتلة أن احكاما بالسجن لمدة خمسة اعوام قد صدرت بحق خمسة من المواطنين في مدينة غزة . وفي رام‌الله : جرى اعتقال عدد من المواطنين بتهمة تفجير عبوات حارقة في فرعي بنك لؤمي وديسكونت بالمدينة .

* واعترفت دافار ١—٤ — باعتقال ٥٤ فدائيا من قطاع غزة منذ حرب تشرين الماضي، وذكرت في ٨—٤ «أن اجهزة الامن في الشمال اعتقلت اربعة من سكان قرية كوكب ابو الهيجا في الجليل الاوسط، ووجهت لهم تهم الانتماء للمقاومة وايواء فدائيين قدموا من الخارج لتنفيذ عمليات تخريبية »

* في نابلس — ذكرت دافار أنه تم اعتقال نحو ٢٠ شخصا في اعقاب القاء قنبلة يدوية على دورية تابعة لحرس الحدود وقد القيت هذه القنبلة في ساحة «الساعة» بالمدينة نابلس .

ومن الجدير بالذكر أن العدو قام اثر هذا النشاط البطولي بسلسلة اجراءات امنية في محاولة لتخفيف حدة الرعب الذي ساد اوساط المستوطنين الصهاينة، وبالذات اثر عملية كريات شمونة « الخالصة » .

وبين الاجراءات التي اتخذها العدو : توزيع بيانات من قبل شرطته على المؤسسات والمراكز وقطاعات واسعة من المستوطنين وتسيير دوريات ووحدات هندسة وخبراء متفجرات، والطلب من المستوطنين الابلاغ هاتفيا عن اية حادثة تقع ! كما تقوم وبشكل متواصل بحملات تفتيش للمحطات المركزية واجراء تفتيش للركاب واعطاء تعليمات للسائقين بين كل سفرة واخرى .

ألا أن استمرار تنفيذ العمليات المسلحة وتصاعد النشاط السياسي في اوساط الجماهير في مختلف مناطق الاحتلال تؤكد اختراقها لكل احتياطات «امن» العدو ولعل ابرز ما يوضح حالة الفشل التي يواجهها العدو في هذا الصدد تصريح وزير الشرطة الذي جاء فيه قوله «أننا لانستطيع أن نضع في كل باص وكل دكان وكل سوبر ماركت وكل مكان رجال شرطة طيلة ٢٤ ساعة » .

عُمان والخليج العربي

وفد مركزي من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي يقوم بجولة في الأقطار العربية

في العشرين من هذا الشهر غادر عدن متوجها الى بغداد، ودمشق، والقاهرة، وفد من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخلج العربي برئاسة الرفيق محمد عبد الله عضو اللجنة التنفيذية المركزية للجبهة .

وتهدف الزيارات التي يقوم بها هذا الوفد الى العواصم العربية هذه الى طرح وجهة نظر الجبهة على المسئولين فيها حول القرار المتخذ في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في تونس والمتعلق بتشكيل لجنة «وساطة» لحل النزاع القائم في عمان .

وفي الوقت ذاته غادر وفد اخر من الجبهة برئاسة الرفيق احمد عبد الصمد عضو اللجنة التنفيذية المركزية للجبهة الى كل من طرابلس والجزائر من اجل نفس الغرض.

وتاتي هذه الزيارات كجزء من التحرك السياسي للجبهة ، لمواجهة التآمر الامبريالي الرجعي الهادف الى تصفية الثورة المسلحة في ظفار من خلال محاصرتها عربيا وعزلها سياسيا بعد ان فشلت العديد من الحملات العسكرية في تحقيق هذا الهدف. ومن اجل ذلك تسعى الدوائر الرجعية من خلال عميلها النعمان الى تصوير الحرب الوطنية التي يخوضها الشعب العماني ، وكأنها صراع على الحدود بين اليمن الديمقراطية وحكومة مسقط

وستقوم وفود الجبهة بتسليم مذكرات الى رؤساء الدول العربية تفضح فيها الوجود الاستعماري في عمان والتواجد الاجنبي فيها. وتوضح بالارقام حجم وطبيعة الوجود العسكري البريطاني والايراني ، وتفند الاكاذيب القابوسية التي تحاول طمس ذلك الوجود او اخفاء اهدافه واخطاره. وفي الوقت ذاته تبين المذكرة مجددا التواطؤ القابوسي في التمهيد للغزو الايراني للاراضي العمانية ودور حكومة مسقط في فتح ابواب عمان للقوات الغازية .

وبهذه الزيارات تكون الجبهة الشعبية قد وضعت الانظمة العربية من جديد امام مسؤولياتها التاريخية .. مسئوليتها في التصدي للمؤامرة التي تحاك ضد شعب عمان والخليج العربي وتواجه بصمت متعمد من قبل الاوساط العربية .

اليمن الديموقراطية

حزب الطليعة الشعبية بدلاً من حزب البعث

المجلس الوطني للحزب يرى امكانية وحدة العمل الوطني في اطار الجبهة القومية

عدن — مراسل «الحرية»

اصدر المجلس الوطني لحزب الطليعة الشعبية في اليمن الديمقراطية (منظمة البعث سابقا) بيانا بنتائج اعمال دورته المنعقدة في الخامس من ابريل — نيسان ١٩٧٤ .

وقد تضمن البيان ثلاث قضايا هامة، وحدة العمل الوطني الديمقراطي ، تغيير الاسم ، التحضير لعقد المؤتمر ، اضافة الى سلسلة من القرارات يمنيا وعربيا وعالميا .

ففي وحدة العمل الوطني الديمقراطي اقر المجلس الوطني « ان الظروف في اليمن الديمقراطية قد نضجت لقيام الحزب الطليعي » كما رأى المجلس « أن وحدة العمل الوطني الديمقراطي في اطار التنظيم السياسي الجبهة القومية ممكنة » وربط ذلك بالمذكرة التي رفعها الحزب للمكتب السياسي في ج.ق في العاشر من سبتمبر — ايلول ١٩٧٣ .

وفي مجال تغيير الاسم ، واستنادا الى تقرير اللجنة المركزية ، يرى المجلس ان قرار التغيير « جاء ليستكمل عملية الانسلاخ الكامل عن حزب البعث العربي الاشتراكي » . كما يرى ضرورة تعزيز العلاقة مع حزب الطليعة الشعبية في الجمهورية العربية اليمنية (باتجاه الوحدة التنظيمية الكاملة) . وهذا لا يتعارض — كما يرى المجلس — في ضوء الماركسية اللينينية ، مع الحوارات الجارية في الشطر الجنوبي من الوطن في سبيل وحدة العمل الوطني الديمقراطي « كما يؤكد المجلس الوطني على اي مساع تبذل في سبيل وحدة العمل الوطني الديمقراطي يجب ان ترافقها مساع جدية في سبيل التحام الحزب الطليعي في بلادنا بالحركة الشيوعية العربية والعالمية كفصيل هام من فصائلها » .

وكلف المجلس الوطني اللجنة المركزية والمكتب السياسي لتشكيل اللجان اللازمة لاعداد وثائق المؤتمر المزمع عقده ليشكل « بداية مرحلة جديدة سواء على صعيد الحياة الداخلية للحزب أو في علاقته الحية مع الجماهير الشعبية الكادحة ، وان يمكنه من الاسهام وبفعالية مع التنظيم السياسي الجبهة القومية والاتحاد الشعبي الديمقراطي في العملية الثورية الجارية في بلادنا».

مهرجان خطابي في بعلبك

بمناسبة عيد العمال يقام في بعلبك مهرجان خطابي يشترك فيه كل من : الحزب التقدمي الاشتراكي ، الحزب الشيوعي اللبناني ، منظمة العمل الشيوعي في لبنان ، المقاومة الفلسطينية ، ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي ، وذلك يوم الاحد آيار في قاعة سينما الشمس الساعة ١١ صباحا .

الطلاب العرب في الخارج

موقف فرعي الاتحاد العام لطلبة الأردن ، ببلجيكا وفرنسا تجاه القضايا الراهنة المطروحة على الحركة الوطنية الفلسطينية - الأردنية

مع اشتداد الصراع بين الشعب الفلسطيني واعدائه — الامبريالية — الصهيونية — والرجعية اللواتي يحاولن تنفيذ حلولهن ومخططاتهن التصفوية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وقضية نضاله العادلة في هذا الوقت ايضا الذي ينحاز فيه النظام المصري باتجاه التبعية للامبريالية الامريكية والرجعية السعودية والقبول بالحلول الجزئية والمنفردة (فك الارتباط على جبهة القناة) رفع حظر البترول عن الدول الامبريالية مما يعني التضحية بمصالح الشعوب العربية وخاصة مصالح الشعب المصري والفلسطيني ، واخيرا ففي هذه الفترة التي يتوجب على كل القوى الوطنية العربية دعم الصمود والتطب الوطني لسوريا وتدعيم نضال الشعب الفلسطيني. في هذه الفترة التي يكثر الحديث فيها عن « فك الارتباط على الجبهة الاردنية» ومسالة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، فان فرعي الاتحاد العام لطلبة الاردن في بلجيكا وفرنسا بعد تدارسهما لكافة هذه القضايا فانهما يرتئيان ما يلي :

١) أن ما يسمى «بفك الارتباط على الجبهة الاردنية» ما هو إلا عملية تقاسم رجعية للاراضي الفلسطينية المحتلة مابين العدو الصهيوني والنظام الهاشمي ومضمونها الحقيقي والفعلي هو اصرار الكيان الصهيوني الغاصب والرجعية الهاشمية العميلة على انكار الوجود الوطني الفلسطيني المستقل وحق الشعب الفلسطيني المطلق في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه. انالنظام الرجعي الهاشمي الذي لم يشارك في حرب تشرين الوطنية والذي عمل بكافة الوسائل على منع الشعب الفلسطيني — الاردني من الدفاع عن الوطن ومقاتلة العدو الصهيوني لا يحق له أن يقرر مصير الارض الفلسطينية ومصير شعبها ..

٢) أن فرعي الاتحاد يحييان صمود الجماهير الفلسطينية في الاراضي المحتلة ويدعمان بقوة مقاومتها الباسلة للاحتلال الصهيوني من اجل دحره والتخلص منه .

٣) أن فرعي الاتحاد يؤيدان موقف الجماهير الفلسطينية الرافضة لعودة النظام الهاشمي العميل للتحكم برقاب الشعب من جديد . أن في تخلص الشعب الفلسطيني من الوصاية الهاشمية ضمان لاستمرار وتطور النضال الوطني الفلسطيني في مراحله اللاحقة وفي الوقت نفسه يفتح افاقا واسعة لنهوض الجماهير الاردنية وتخلصها من النظام المعادي للشعب والوطن .

٤) ان فرعي الاتحاد يدعمان بقوة اهداف النضال الوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة والذي يسعى الى بناء سلطة وطنية فلسطينية مستقلة فوق اية بقعة أرض يتم زوال ودحر الاحتلال عنها، كما ويؤكدان دعمهما المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٥) ان فرعي الاتحاد يعتبران ان وحدة الشعبين الاردني والفلسطيني لايمكن ان تتم الا على اسس وطنية ديمقراطية ، وبعد ما يتم اسقاط النظام العميل في الاردن ، وان أية صيغة اخرى كالمملكة المتحدة او غيرها من المشاريع التصفوية ليست سوى عملية الحاق قمعية ورجعيه يجب على القوى الوطنية الاردنية الفلسطينية والعربية محاربتها بكل شدة .

ان فرعي الاتحاد يتطلعان بأمل كبير الى المجلس الوطني الفلسطيني القادم. ويتمنيان عليه ان يخرج بقرارات تاريخية تدعم مكتسبات الجماهير الفلسطينية التي انتزعتها بدمائها وتضحياتها وتؤمن تكريس الوجود الوطني الفلسطيني عبر قيام السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وذلك من اجل ضمان استمرار الثورة لتحقيق اهدافها الكبرى في تحرير كامل التراب الفلسطيني وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية التقدمية .

— لا للاحتلال الصهيوني البغيض .

— لا لعودة النظام الهاشمي العميل من اجل التحكم برقاب شعبنا من جديد .

— نعم للسلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة .

— عاشت منظمة التحرير الفلسطينية والمجد للشهداء .

الاتحاد العام لطلبة الاردن
فرعي بلجيكا وفرنسا

عمال بلدية سن الفيل يهددون بالاضراب ويذكرون بمطالبهم

هدد عمال بلدية سن الفيل بتنفيذ اضرابهم في ٥ ايار ما لم يستجب المسؤولون لمطالبهم وكانوا قد تقدموا بمذكرة الى وزارتي الداخلية والعمل وكذلك الى محافظ جبل‌لبنان ورئيس البلدية .

واهم المطالب :

رفع قيمة التعويض العائلي من ٦٠ الى ٩٠ ليرة .

رفع الحد الادنى للاجر من ١٨٥ الى ٢٢٥ ليرة .

دفع اجور اضافية على ايام الاحاد والاعياد واعطاء العمال درجة استثنائية كل سنتين اسوة ببقية عمال البلديات وافادة العمال من تقديمات الضمان الاجتماعي وتوسيع الملاك ودفع منح الزواج والولادة والتعليم .

٢٥٠٠ مستخدم في مصلحة كهرباء لبنان يقررون الاضراب في ٧ ايار ما لم تتحقق مطالبهم

ردا على تجاهل المسؤولين لمطالب نقابة عمال كهرباء لبنان عقدت النقابة جمعية عمومية يوم الخميس من الاسبوع الماضي قررت على اثره ان يعلن الاضراب العام ما لم تتحقق المطالب واعطت المسؤولين مهلة جديدة حتى ٧ ايار للتقدم من اجل تحقيق المطالب ووضعت مجلسها التنفيذي باتخاذ القرارات المناسبة ، وجاء في البيان الذي اعلنته النقابة : « بعد أن استعرضت الجمعية العمومية التطورات التي توصلت لها لجنة المراجعة ولدى الاطلاع على قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على نظام اعطاء قروض لبناء وشراء مساكن ولما كان هذا النظام لا يطال سنويا سوى ٤٠ عاملا ومستخدما من اصل ٢٥٠٠ يعملون في المؤسسة ولما كان المسؤولون لم يتطرقوا للمطالب الاخرى ولا سيما ما يتعلق منها بوضع العمال المعيشي بتعديل ملاك المؤسسة واعطاء الزيادات وتخفيض دوام العمل نظرا للارهاق الذي يعانيه العمال لذلك قررت الجمعية اعلان الاحد ٥ ايار في قاعة سينما الشمس المؤسسة في بيروت والمناطق للوصول الى تحقيق المطالب »..

مستخدمو المصارف يطالبون برفع الحد الادنى للاجور

طالب اتحاد نقابات مستخدمي المصارف في كتاب رفعه الى جمعية مصارف لبنان برفع الحد الادنى للاجور الى ٣٠٠ ليرة . وجاء في الكتاب أن الحد الادنى كان ٢٠٠ ليرة للحاجب و ٢٢٥ للمستخدم عندما كان الحد الادنى الرسمي للاجور ١٨٥ ليرة اما وقد ارتفع الحد الادنى الرسمي الى ٢٧٥ ليرة فيتوجب اعادة النظر بالنسبة لمستخدمي القطاع المصرفي .

اعتقال الزميل بلوط وقضية التوقيف الاحتياطي

مرة اخرى تلجأ السلطة اللبنانية الى التوقيف الاحتياطي فتعتقل الزميل علي بلوط المدير المسؤول لمجلة « الدستور » بتهمة التعرض للملك فيصل ... ومن الواضح ان هذا الاعتقال تم تحت ضغط السعودية لان الزميلة نشرت وثائق تتعلق بدور السعودية في المنطقة ، كما اقيمت دعاوى عديدة على الصحف والمجلات تحت هذا الضغط السعودي .. ولان الحكومة تتجاوب بسرعة مع هذا « الضغط الرجعي » ، ولانها تريد باستمرار اثبات حسن نيتها تجاه السعودية، فقد لجأت — مرة اخرى — الى التوقيف الاحتياطي الذي استنكرته باستمرار الصحافة اللبنانية وكل القوى الديمقراطية .

ان سيف التوقيف الاحتياطي الذي ترفعه السلطة باستمرار وفي وجه الصحافة وحريتها يجب أن يرفع بتضامن الصحافة وكل القوى الديمقراطية ونضالها من اجل تثبيت الحريات الصحفية والديمقراطية .

ان «الحرية» تستنكر اعتقال الزميل بلوط وتطالب بالافراج الفوري عنه وبالغاء التوقيف الاحتياطي .

الجبهة الديموقراطية الشعبية لتحرير فلسطين

بيان سياسي هام بمناسبة أول أيار

○ الطبقة العاملة الفلسطينية تحتفل باعياد ايار من مواقع النضال ضد الغزاة الاسرائيليين

○ العمال الفلسطينيون فصيل صدامي في النضال من أجل حق تقرير المصير لشعبنا في الأراضي المحتلة.

○ العمال الفلسطينيون في الداخل والخارج يناضلون من أجل السلطة الوطنية كخطوة على طريق التحرير الشامل

○ الطبقة العاملة الفلسطينية والأردنية تخوض معارك الدفاع عن حقوقها النقابية والسياسية في الأردن

تحتفل الطبقة العامة والبشرية التقدمية في العالم بعيد العمال في اول ايار تعبيرا عن تخليدها لشهدائها ، الذين انتفضوا في وجه العبودية والاستغلال وعن اصرارها على متابعة النضال في سبيل انهاء اضطهاد الانسان لاخيه الانسان وفي سبيل حرية واخوة الشعوب وتقدمها الاجتماعي .

ومن مواقع وخنادق النضال ضد الغزاة والمعتدين الاسرائيليين وضد سياسة الطغمة الفاشية الحاكمة في الاردن يخوض شغيلة فلسطين والاردن معارك الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في العودة الى وطنه . وفي سبيل هذه الحقوق قدمت الطبقة العاملة الفلسطينية والاردنية الاف الشهداء والضحايا وتعرضت على يد الغزاة والمعتدين الصهاينة للاقتلاع والتبديد ولا زالت تتعرض على يد حكام الاردن وغيرهم من الحكام الرجعيين للقمع والاضطهاد ومحاولات التذويب والتشريد .

وفي هذه المرحلة بالذات ، وخاصة بعد حرب تشرين الوطنية ، يتعرض الوجود الوطني المستقل لعموم الشعب الفلسطيني في كافة مناطق تواجده ، لمحاولات دؤوبة من القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية بهدف تقويض هذا الوجود المستقل وحضوره الوطني المدعم بقوى الثورة الفلسطينية . فالامبريالية الاميركية والصهيونية تتكران على شعبنا وفي القلب منه الطبقة العاملة الفلسطينية حق الوجود الوطني المستقل وتعملان بجميع الوسائل على تمرير مشاريع تصفوية تهدد الوجود الفلسطيني بين التوسع الاسرائيلي وسياسة الالحاق الهاشمية . ويرحب حكام عمان بهذه المشاريع باعتبارها حجر الزاوية في سياستهم التآمرية المعادية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره والعودة الى وطنه .

وتقف الطبقة العاملة الفلسطينية والى جانبها جميع الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية في الاراضي الفلسطينية وفي جميع مناطق الشتات والمهاجر حذرة متيقظة من هذه المشاريع وتتصدى لها ببسالة لدحرها واحباطها . فعمال فلسطين في الاراضي المحتلة ، وهم الذين خبروا سياسة الانتداب المشؤوم على فلسطين وسياسة الغزاة والمعتدين الاسرائيليين بعد ذلك . يقفون الان في طليعة القوى الوطنية المناهضة للاحتلال وعملائه ، والمتربصة للنظام الهاشمي وركائزه واعوانه . كما ان عمالنا في الاردن ، وهم الذين خبروا سياسة النظام الهاشمي القمعية والفاشية المعادية لابسط حقوق الانسان وخبروا سياسة الالحاق الهاشمية الممارسة ضد الشعب الفلسطيني ونتائج سياسة التفرقة الاقليمية في الاردن يقفون الان ايضا في مقدمة القوى المعادية للمشاريع الاميركية — الهاشمية — الصهيونية المعادية للشعب الفلسطيني . وفي مناطق الشتات والمهاجر يقف العمال الفلسطينيون في تأهب ثابت للدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم الوطنية والديمقراطية ضد محاولات القوى الرجعية، الرامية الى الانقضاض على هذه الحقوق والمكتسبات .

ان النضالات الشاقة والتجارب المريرة ، التي خاضها العمال الفلسطينيون وخاضتها جميع الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية للشعب الفلسطيني منذ ايام الانتداب وحتى الان ضد سياسة الاقتلاع والتهديد القومي وضدسياسة الوصاية الرجعية تجعلهم في مقدمة وطليعة القوى الحريصة على الثورة وانجازاتها وفي طليعة القوى الحريصة على انتزاع السلطة الوطنية لشعبنا في المناطق المحتلة من براثن المشاريع الاميركية — الصهيونية — الهاشمية الرجعية . فالطبقة العاملة الفلسطينية بتجاربها الخاصة والمريرة تدرك انه قد حان الوقت لوقف كل تلاعب بمصير القضية الوطنية ، وانه قد حان الوقت لتثبيت الحضور الوطني المستقل للشعب الفلسطيني على ارضه ولوضع حد لجميع السياسات العابثة، التي تضحي تحت شعارات براقة باجزاء من الوطن الفلسطيني وتتركها فريسة الاقتسام بين التوسع الاسرائيلي والالحاق الهاشمي

ان الطبقة العاملة الفلسطينية والاردنية وهي تحتفل من مواقع وخنادق النضال ضد المشاريع الاميركية — الصهيونية — الهاشمية قد حددت طريقها واهداف نضالها في هذه المرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني وهي تناضل بثبات من اجل طرد الاحتلال وتصفية كل وجود للنظام الهاشمي في المناطق الفلسطينية المحتلة ومن اجل حق شعبنا في الاراضي المحتلة في تقرير المصير واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة كخطوة اساسية على طريق الاطاحة بالرجعية الاردنية ومتابعة النضال من اجل انتزاع كامل حقوق شعبنا في وطنه وارضه .

ان وحدة شعبنا حول قيادته الوطنية ، وتعاظم نفوذ قواه التقدمية ، وتصاعد نضاله الباسل من اجل انتزاع حقوقه ، يؤكد ان النصر لا بد ان يكلل كفاحه المجيد . لقد انتهى الى غير رجعة ذلك الزمن الذي كان يمكن فيه تقرير مصير شعبنا وتمزيق ارض وطنه على يد الاعداء ، وتبقى ايدي الشعب وقواه الوطنية مشلولة وعاجزة . ان الشعب الفلسطيني العظيم الذي يتمتع باعتراف ودعم وتاييد اوسع القوى التقدمية على نطاق الوطن العربي وعلى امتداد العالم وخاصة البلدان الاشتراكية وعموم الحركة الثورية العالمية ، اصبح الان بفضل نمو قواه الذاتية وتحالفه الوطيد مع قوى التقدم اكثر ثقة في احراز النصر ، واشد صلابة في مواجهة مخططات العدو من اجل احباطها .

النصر الاكيد لنضال شعبنا من اجل دحر المحتلين واقامة سلطته الوطنية المستقلة

عاش نضال الطبقة العاملة الفلسطينية والاردنية طليعة الشعب وحاملة لواء انتصاره

عاشت الثورة الفلسطينية — عاش اول ايار عيد الطبقة العاملة العالمي .

الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت ٦/٥/١٩٧٤ - العدد ٦٦٩ - السنة ١٤ - الثمن ٢٥ ل.ل

حقيقة موقف الملك حسين؟ اعتراف أم محاوله لفك العزلة الخانقة؟

مدافع الجولان واحباط الحل الأميركي